



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) • ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (3120598 11 00963) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

أكثر من 3 ملايين.. وسطي
تكاليف معيشة الأسرة السورية

[14]



الافتتاحية

جاء دور مجموعة أستانا!

لعب مسار أستانا منذ انطلاقه نهاية عام 2016 دوراً محورياً وأساسياً في إنهاء الشكل العسكري من الصراع في سورية، ولزم الأمر حتى نهايات 2019 حتى يتم إيقاف هذا الشكل من الصراع بصورة كاملة تقريباً.

منذ ذلك الحين وحتى اللحظة، بات دور أستانا محصوراً بأمرين أساسيين: الحفاظ على حالة عدم الصراع العسكري، وبالتوازي، الحفاظ على العملية السياسية بعنوانها الأساسي، أي إبقاء القرار 2254 على قيد الحياة، عبر اللجنة الدستورية وعبر اجتماعات أستانا المتعاقبة.

القرار 2254، ومنذ تم إقراره بالإجماع نهاية عام 2015، ما يزال معلقاً دون تنفيذ. ومنع تنفيذه حتى الآن يعود لعوامل عديدة داخلية وإقليمية ودولية، ولكن أحد أهم تلك العوامل هو: السياسة الغربية التي تعاملت معه تعاملها مع اتفاقات مينسك، وتعاملها مع كل القرارات الدولية السابقة؛ أي بشكل منافي يدعي تأييد تلك القرارات، ويعمل بالحد منها. منظومة أستانا ومنذ نشأتها، ورغم ما تبدو عليه من غرابة من وجهة نظر تركيبها، إلا أن هذه الغرابة بالذات هي عنصر قوتها الأساسي؛ فهي غريبة وفقاً للعالم القديم وتموضعاته وتحالفاته، ولكنها طبيعية جداً ضمن إحداثيات العالم الجديد، وتوازنته؛ فهذه المنظومة تشكل بجوهرها أحد التعبيرات الأولية- على المستوى الإقليمي- عن طريقة تكوين العالم الجديد ما بعد الغربي.

وإذا كنا قد قلنا مراراً: إن الغرب لا يريد الحل، ولا يريد تطبيق القرار 2254، فإن السنوات التي مضت لم تفعل سوى أنها زادت هذا القول وضوحاً وثباتاً، وخاصة مع المستجد الدولي الضخم مما بعد أوكرانيا.

إن انتقال مركز الثقل بالمعنى الدولي، يعني أيضاً انتقال مركز ثقل الحل السياسي السوري؛ والمسألة أكبر من انتقال مكاني من جنيف إلى غيرها، بل أهم من ذلك أنها انتقال نحو منظومة تصب مصالحها في تحقيق الحل وتنفيذه.

تحمل العبارات التي قالها وزير الخارجية الإيراني خلال زيارته لدمشق، حول مسعى إيراني لحل «سوء الفهم» بين سورية وتركيا، مضامين عديدة ومهمة. فهذا الكلام يعني قبل أي شيء آخر أن مستوى التفاهم بين إيران وتركيا ضمن منظومة أستانا قد بات في مرحلة مرتفعة، مقارنة بكل المراحل السابقة، وهما الطرفان اللذان طالما عول الغرب على تفجير أستانا من خلال تفجير التناقض بينهما بالذات.

من جهة أخرى، فإن ارتفاع مستوى التفاهم ضمن أستانا ككل، وخاصة مع أخذ الكلام الإيراني بعين الاعتبار، إنما يعني أن العمل المباشر قد بدأ لتطويق حالة حصار سورية اقتصادياً وسياسياً، والتي يستخدمها الغرب بالتضافر مع شعار «تغيير سلوك النظام» وغيرها من السياسات، وبمعمونة دول بعينها، لتمديد الأزمة، وصولاً إلى اقتلاع سورية من الاصطفاف الدولي الطبيعي لها.

بكلمة مختصرة، يمكن القول: إن سعي إيران لتطويق الأزمة السورية- التركية يعني أن مجموعة أستانا قد بدأت فعلياً بخلق ظروف تطبيق 2254 كاملاً على يدها، وهو الأمر الذي أكدت قاسيون ضرورته عبر سنوات متتالية، ليس أولها افتتاحية عددها رقم 937 في تشرين الأول 2019، والتي جاءت بعنوان: «أستانا تقود الحل... واشتظن خارجه».

إن الدفع بهذا الاتجاه لا يجوز تأخير أو تعطيله، لأن الوقت هو العدو الأكبر لسورية وشعبها... وبالتوازي، فإن على القوى الوطنية أن تزيد من تقاربها وعملها المشترك تمهيداً لحل شامل على أساس القرار 2254، يتضمن بالضرورة خروج كل القوات الأجنبية من الأرض السورية، وعلى رأسها الصهيونية...

شؤون عربية ودولية



الناتويني جداراً فاصلاً
بين أوروبا وروسيا!

18

شؤون محلية



موسم القمح الحالي كسابقه
مع فارق أزمة الغذاء طبعاً

16

ملف «سورية 2022»



حول
«نظرية الأمن الوطني»..

06

شؤون عمالية



الاتفاقية 190 لمنع
العنف والتحرش في العمل

04

أجور بئسة



إذا كان من نتائج الأزمة السورية انخفاض قيمة العملة وتدني سعر الصرف فإن تجميد الرواتب والأجور عند هذا الحد الأدنى سياسة اقتصادية مقصودة للحكومة السورية ولم تضع الحكومة أية سياسة هدفها رفع الرواتب أو تحسين معيشة المواطن طيلة اثني عشر عاماً من عمر الأزمة السورية وبدل أن تقوم على الأقل بتقديم مساعدات عينية للعمال إذا كانت عاجزة عن رفع الأجور قامت بعكس ذلك وبدأت برفع الدعم عنهم بحجة تخفيض عجز الميزانية مما انعكس بارتفاع الأسعار أكثر فأكثر على الطبقة العاملة.

إن تجميد الرواتب والأجور عند هذا الحد الأدنى سياسة اقتصادية مقصودة للحكومة السورية ولم تضع الحكومة أية سياسة هدفها رفع الرواتب أو تحسين معيشة المواطن

العام فهذا العامل البسيط الذي يتقاضى 200 ألف أجراً شهرياً مع قلته يظل معاشه أكبر من أجر الموظف ذي الدرجة الأولى الحاصل على إجازة جامعية حيث لا يتجاوز راتب الأخير مئة ألف ليرة سورية، وإذا كان الأجر في القطاع الخاص يؤمن «أكلة مجردة» أسبوعياً فالأجر في القطاع العام لا يكفي ثمن خبز إذا اقتصر عليه طعام الموظف على مدار الشهر. منذ توقف العمليات العسكرية والحربية في البلاد طغى العامل الاقتصادي وخاصة الأجور على السطح وبات هو السبب الرئيسي في هجرة آلاف الشباب من عمال مهرة وحرفيين وأصحاب شهادات جامعية نحو الخارج بعد فقدانهم الأمل في تحسين وضعهم الاقتصادي وانسداد الأفق أمام أي حل للأزمة الاقتصادية وهذه ثروة وطنية هامة فقدتها البلاد ولن تعوض، حيث فرطت بها الحكومة وتستمر بالتفريط بها عبر سياساتها المطبقة.

على كل حلم لهم بحياة كريمة ولو بالحد الأدنى من مستوى المعيشة، فماذا تفعل أجور تتراوح بين 200 و500 ألف ليرة في حين الحد الأدنى لمستوى المعيشة يبلغ 3 ملايين ليرة سورية تقريباً؟ نقلاً عن أحد العمال الذي تبلغ أجرته كل أسبوع 50 أو 60 ألفاً في أحسن الأحوال قال إنه يعيش في أغلب الأوقات على البرغل والمجدرة، ولولا المساعدات التي يحصل عليها من الجمعيات والمنظمات الدولية لما استطاع تحضيرها «تلك التي تعتبر أرخص طبخة لدى السوريين» في منزله، فأية طبخة محزنة على حد تعبيره تحتاج لـ 25 أو 30 ألف ليرة سورية وهو ما يعني نصف راتبه الشهري إذا قرر تحضيرها كل أسبوع فقط، ناهيك عن دفع أجرة منزله الشهرية، في ظل أجر يتقاضاه لا يكفي لدفع أجرة المواصلات للذهاب والإياب إلى عمله. وهذا وضع الرواتب في القطاع الخاص فما بالك بالأجور في القطاع

■ ميلاد شوقي

وبالرغم من ذلك لا ترى الحكومة أية مشكلة في الرواتب والأجور بل تعتبرها في نظرها ميزة تنافسية لمناخ الاستثمار في البلاد حسب زعمها، ودائماً تستجيب الحكومة لمطالب التجار لرفع أسعارهم خوفاً من خسارتهم مبررة ذلك بظروف العمل الصعبة وارتفاع التكاليف التي تواجههم بينما كل نداءات العمال لرفع أجورهم تواجه بمقولة عليكم الصمود ولا موارد لدينا، وكان العمال يعيشون في بلد آخر وليست نفس الظروف فرضت عليهم ولم تمر عليهم الأزمة كغيرهم ولم ترتفع عليهم تكاليف المعيشة، مما أدى إلى خسارتنا لقوة العمل وهجرة الأدمغة ونزيف الشباب المستمر.

في نظر علم الاقتصاد والسياسة هذا نهج قانوني تتعرض له الطبقة العاملة وحرمان من الثروة الوطنية وسياسة تجويع في نظر العمال، فهذه الأجور تعرضهم وعائلاتهم للجوع وتقضي

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ما عجبك «الباب بيفوت جمل»

يتعرض العمال الموسميون إلى هزات عنيفة عند نهاية كل موسم إنتاجي وما نقصده بالعمال الموسميين هم العمال في القطاع الخاص الذين يعملون في الإنتاج لموسم واحد شتوي أو صيفي في المشاغل الحرفية المنتشرة في الأحياء في أحياء الفقر التي تحيط بالعاصمة وما أكثرها، وأماكن أخرى لا ترى الضوء ولا يمر بها الهواء، وبعدها يذهبون إلى منازلهم بانتظار موسم جديد، وهؤلاء العمال مجردون من كافة الحقوق سواء بزيادة الأجور أو حقوقهم في أن يكونوا منتسبين للتأمينات الاجتماعية وكذلك المظلة النقابية التي لا تظلمهم في ظلها فهم غير منظورين بالنسبة لها. في أحد معامل التريكو في المنطقة الصناعية حدثني عامل يعمل في هذا المعمل وهو عامل موسمي كما صنفناهم سابقاً، أي يتقاضى أجره الشهري أو في أحسن الأحوال يعمل على القطعة الواحدة المتفق عليها مع رب العمل، ولكن ما أراكم ما هو هذا الراتب الذي يعمل به قرابة الـ 12 ساعة يومياً وما هي أجرة القطعة التي ينتجها العامل.

حدثني هذا العامل الذي يقطن في منزل بالآجار ولديه عائلة مكونة من أربعة أفراد بأن العمال في المعمل قد طالبوا رب العمل بزيادة أجورهم باعتبار موجات الغلاء المتتالية قد أزهدت أجورهم وجعلتها هباءً منثوراً ومطلبهم بزيادة الأجور مطلب حق، ولكن هذا الحق يحتاج إلى من يحميه ويدافع عنه والعمال بهذه المواقع لا حول ولا قوة لهم وفق مبدأ العقد شريعة المتعاقدين الذي جاء في قانون العمل رقم 17.

كان رد رب العمل كالصاعقة على العمال المطالبين بزيادة أجورهم حيث قال لهم الحكومة زادت أسعار المازوت وهذا زاد تكاليف الإنتاج والحكومة تقطع الكهرباء ورفعت أسعارها أيضاً مما يعني شراء مازوت من السوق السوداء، الحكومة زادت أسعار الخيوط المستعملة في نسج التريكو والحكومة رفعت نسبة الضرائب كل هذه المبررات التي هي واقعية ولكنها في النهاية تأتي كداعم لرب العمل في عدم زيادة الأجور للعمال، ولكن العمال المكتومين من أجورهم التي لا تسد الرمق والمكتومين بارتفاعات الأسعار ردوا عليه بكلام فيه حق وفيه منطق بأن التكاليف التي ذكرتها تحملها على أسعار المنتج وأنت تصدر إنتاجك إلى الخارج ولم يتأثر ربك بكل تلك التكاليف بينما مبيشتنا تتأثر بشكل كبير، ولم نعد نحتمل ما وصلنا إليه من وضع لا يسر العدو فكيف بالصديق فكان الجواب صاعقاً أيضاً حيث قال «الباب بيفوت جمل، والي ما عجبته الأجرة الله معه في غيركم كثير بهم يشغلوا».

هذا هو حال عشرات الألوف من العمال المسلوبة حقوقهم بفعل قوانين السوق الجائرة وبفعل عدم تنظيم قواهم التي هي السبيل الوحيد لانتزاع حقوقهم بما فيها أجور عادلة تؤمن لهم حياة كريمة.

العمل النقابي اليوم أيضاً



النقابة هي المنظمة التي تنتظم الطبقة العاملة فيها، التي تسعى إلى تحقيق أهداف ومصالح الطبقة العاملة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، إضافة إلى حقوقهم التشريعية من خلال تنمية وعي العمال بمصالحهم وحقوقهم هذه، باستخدام تلك الأدوات الكفاحية المعروفة في القوانين والتشريعات الدولية والدستور لأن مهمة النقابة، هي العمل الدائم والمستمر، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية، للعمال، كما ذكرنا سابقاً.

■ نبيل عكام

السؤال الملح اليوم: هل الحركة النقابية مستقلة استقلالاً تستطيع من خلاله أن تدافع عن مصالح الطبقة العاملة التي تمثلها؟ هل تمارس الحركة النقابية رقابتها الشعبية على آليات وطرق تطبيق الدستور فيما يتعلق بحقوق الطبقة العاملة التي تمثلها؟ وهل تشترك فعلاً في صياغة وإقرار القوانين الناظمة للعمل والتنظيم النقابي كما نصت عليه المادة العاشرة من الدستور؟ «المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات، هيئات تضم المواطنين من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أعضائها، وتضمن الدولة استقلالها وممارسة رقابتها الشعبية ومشاركتها في مختلف القطاعات والمجالس المحددة في القوانين، وذلك في المجالات التي تحقق أهدافها، ووفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون». صحيح أن الدستور قد نص على استقلالية هذه المنظمات الشعبية، والنقابات المهنية وغيرها وهذا شيء مهم، ولكن ما نص عليه في الدستور لم يخرج من ثنايا أوراقه التي كتبت فيه، وما زال حبيس تلك

إن وضع الطبقة العاملة اليوم في أسوأ ما يكون على كل المستويات والصعد وهذا يتطلب من الحركة العمالية وقفة حازمة وصوتاً عالياً لتغيير هذه الأوضاع

هذا الضبط والإيقاع البيروقراطي التي تعمل من خلاله النقابات، فالمشكلة اليوم في برامج وسياسة النقابات وعلاقتها مع العمال وأصحاب العمل في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء. العمال والحركة النقابية بحاجة إلى إستراتيجية للعمل النقابي تبنى على مستوى عال من الاستقلالية للحركة النقابية. تحدّ فيه من تدخل أجهزة الحكومة في شؤونها من أصغر قضية إلى أكبرها وخاصة العمليات الانتخابية النقابية الدورية في أي موقع في الهرم النقابي، إضافة إلى عملية وطرق الانتخاب التي تعتمد القائمة المغلقة الناجحة مسبقاً.

بمصلحة البلاد عامة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتي منها السعي باتجاه خصخصة قطاع الدولة عبر شرعة ذلك بالقوانين وغيرها من القرارات والتوجهات العامة تحت شعارات براقة من الإصلاح والتطوير أو التحديث والاستثمار. إن وضع الطبقة العاملة اليوم في أسوأ ما يكون على كل المستويات والصعد وهذا يتطلب من الحركة العمالية وقفة حازمة وصوتاً عالياً لتغيير هذه الأوضاع. لذلك على الحركة العمالية اليوم وضع إستراتيجيات عمل نقابي كفاحي ومقاوم وهذا لن يحصل من خلال

شأاً وخاصة لدى قطاع الدولة مما ساهم بانخفاض عدد الطبقة العاملة. ثانياً: لكل عامل أجر عادل يضمن متطلبات المعيشة وتغييرها. غير أن هذا الحق الدستوري لا تحصل عليه الطبقة العاملة. أما الحركة النقابية ما زالت صامته اتجاه هذه الحقوق وغيرها لأنها لا تستطيع أن ترفع صوتها من أجل هذه الحقوق لأن أجهزة الحكومة والسلطة التنفيذية المختلفة لا تسمح لها إلا برفع المذكرات والكتب، وكيف لها أن ترفع صوتها وهي كما تدعي أنها ذلك الشريك والمحابي للحكومة بكل توجهاتها وقراراتها التي لا تخدم مصالح الطبقة العاملة، بل وتضر

الأوراق وخاصة فيما يتعلق بحقوق الطبقة العاملة والحركة النقابية عامة والعمالية خاصة. حيث تتعرّض الطبقة العاملة، منذ ما قبل انفجار الأزمة وحتى اليوم، لعملية تهيمش ومنظمة. وعلى سبيل المثال لقد نص الدستور في المادة الأربعين منه أن العمل حق لكل مواطن وكذلك أيضاً أن تعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين. والسؤال هل عملت الدولة على تأمينه حقاً من خلال إقامة وتوفير فرص العمل لدى قطاع الدولة أو القطاع الخاص، حيث ما زالت نسبة البطالة بازدياد كبير سنوياً وفرص العمل تزداد

الطبقة العاملة



بريطانيا- عمال السكك الحديدية والممرضات والقابلات يضربون

عبر عمال القطاع العام عن غضبهم اليوم الأربعاء 29 من حزيران حيث اتخذ عمال السكك الحديدية والممرضات والقابلات إجراءات للإضراب العام في سيدني بعد فشل المفاوضات بشأن الأجور وظروف العمل، حيث من المقرر أن تنخفض الخدمات إلى النصف. وستنخفض الخدمات بنسبة 75 في المئة. يقول اتحاد النقابات إن الحكومة لا تولي اهتماماً لمخاطر السلامة للقطارات. في غضون ذلك، نفذت الممرضات والقابلات الإضراب عن العمل في عدة مستشفيات في وسيمند، إلى 12 ساعة، بينما في ليفربول سيستمر لمدة 24 ساعة. تقول النقابة إن الممرضات والقابلات يريدون من الحكومة تقديم زيادة أكبر في الأجور. عرضت الحكومة زيادة في الأجور بنحو 3 في المئة، لكن النقابة تقول إن الأعضاء يريدون الآن 7 في المئة.



جنوب إفريقيا- نقابات مرافق الدولة توافق على استئناف العمل

وافقت النقابات العمالية في شركة إسكوم على رفع الإضراب في جنوب إفريقيا، يوم الثلاثاء الماضي، وقال الاتحاد الوطني لعمال المناجم والاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب إفريقيا إنهم طلبوا من أعضائهم العودة إلى العمل بعد أن وافقت شركة إسكوم على استئناف المفاوضات حول الأجور. وقالوا إن الشركة قدمت عرضاً لرفع الأجور، سينظر فيه الأعضاء، وكانت الشركة عرضت زيادات سنوية تصل إلى 5,3% في جولة المفاوضات الأخيرة، بينما وارتفع التضخم في جنوب إفريقيا إلى 6,5% في أيار، مرتفعاً من 5,9% في الشهر السابق. وأجبر الاحتجاج شركة إسكوم على وقف العديد من محطات الفحم ودفعت المرافق إلى تعميق انقطاع التيار الكهربائي.



تونس- اتحاد الشغل يقرر خوض إضراب جديد

أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل، الاثنين خوض إضراب جديد في القطاع العام الوظيفية العمومية، بحيث يحدد مواعده لاحقاً، من أجل رفع أجور العاملين في القطاع العام، وتحسين قدرتهم الشرائية، إضافة إلى مطالب اجتماعية أخرى تتعلق بتحسين ظروف، وإجراءات خفض دعم المواد الغذائية والمحروقات وتجميد الأجور وفقاً لمطالب صندوق النقد الدولي. جاء ذلك بعد نحو 10 أيام على إضراب مماثل كان يطالب بتحقيق الأهداف ذاتها، وقال الاتحاد: «الهيئة الإدارية اتخذت قرار الإضراب العام في القطاع العام والوظيفية العمومية، وفوضت المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد تحديد تاريخه، وأضاف: «نحن ندعاه حوار وغايتنا ليست الإضراب وحتى بعد 10 أيام من الإضراب العام، الحكومة لم تدع إلى الحوار، ونريد حواراً جدياً ومسؤولاً مع الحكومة من أجل مطالب العمال» الإضراب فرضته علينا الحكومة بسياسة تجاهل مطالبنا».



إيران- إضراب عمال مصفاة طهران

ليومين متتاليين يواصل العمال في قسم إصلاح مصفاة نفط «تند كويان في طهران» إضرابهم وتجمعهم اليوم، الثلاثاء 28 حزيران، وبحسب المجلس التنسيقي فإن عمال النفط يحتجون على زيادة ساعات العمل وتدني الأجور. هذا وقد شهدت الأيام الماضية إضرابات في بعض المناطق النفطية في إيران. وكذلك إضراب عمال السكالات في أكثر من 20 شركة مقاوله في هذه المناطق كما دخل سائقو وعمال شركة استثمار نفط وغاز الغرب في إضراب، يوم الاثنين الماضي، في حقل «أبان» و«بايدار» وتجمعوا في موقع الشركة في دهلران. مطالبين بدفع أجور السائقين والعمال المتأخرة لمدة 5 أشهر و3 أشهر. كما تجمع متقاعدو الضمان الاجتماعي في مدينة الأهواز، اليوم الثلاثاء، مطالبين بزيادة رواتب المتقاعدين بنسبة 38 في المئة. وردد المحتجون شعارات مثل: «من غير العمل. أن تمد يدك في جيب الشعب؟».

حال عمال الحلويات



يُعدّ العمل من المقومات الأساسية ليعيش الإنسان حياة كريمة، ومن المفترض أن كل إنسان يبحث عن بيئة عمل مريحة يعمل فيها، ولكن الظروف الاقتصادية المجبرة جعلت حلم الإنسان في العمل صعباً وحتى طلاب المدارس والجامعات يبحثون عنه لتحمل جزء من تكاليف المعيشة وتكاليف تحصيلهم الدراسي.

■ مراسل قاسيون

الأجور البخسة

أما بالنسبة للأجور المغطاة «مع ضرب منية» من صاحب العمل بأن الأجور عنده أفضل من جميع أجور المحلات المجاورة في المنطقة نفسها، فقد كانت توزع حسب أولوياته. بالنسبة لفئة العاملات، فالعاملات التي تقبل الخروج عن نطاق العمل معه وتقبل بجميع الأوامر التي يفرضها عليها، بالتأكد ستكون أجورها أعلى من أجور العاملة التي تسعى لكسب لقمة عيشها دون الخروج عن الخطوط الحمراء.

أما فئة العمال، فقد كان الأمر مختلفاً تماماً، كأن يقول لعماله متبعاً لأساليبه الاحتياطية «أنت بعطيك على حسب تعبك وما في داعي تحكي قدام الشغيلة قديش بعطيك لأنك أعلى أجور عندي».

وبالنسبة للناضجين «أي الذين تجاوزت أعمارهم الـ 18 عاماً»، الذين يعلمون كيفية التعامل مع هذا النوع من أرباب العمل. فقد كانت أجورهم من أعلى الأجور، وبحسب قوله: «هاد الشخص مستلم المحل كله أكيد الأجور ح تكون عالية، وأعلى من غيرو...»، ولا شك أن تلك الأساليب المتبعة، مدروسة بإحكام لكون الغالبية العظمى من عماله «أطفالاً»، أي دون السن القانونية.

أجور العمل

وتبلغ أجور عمال وعاملات ورش ومحلات الحلويات كالتالي:
أجور العاملات والعمال متفاوتة حسب المهارة وتقديرات صاحب العمل منها 812,5 ليرة في الساعة، وأوقات العمل هي 8 ساعات يومياً أي

في ظل هذه الظروف، يتجه الجميع نحو القطاع الخاص بغية تحقيق هذا الحلم البسيط، فيلجؤون للعمل في العديد من المهن، ومنها ورش الحلويات الصغيرة، لكن جشع وطمع أصحاب العمل الخاص يقودهم إلى الربح بأساليب مهينة لتلبية مصالحهم وكسب أرباحهم الهائلة على حساب تعب ومشقة العمال وراحتهم.

بعض من أساليب الاستغلال

يجري تشغيل العمال دون السن القانونية لزيادة الإنتاج وبأقل الأجور الممكنة، أي إن ربح صاحب العمل يكون أضعافاً مضاعفة من أجر العامل المنتج وعلى حساب عرق جبينه، فالغالبية العظمى لعمال محلات ورش الحلويات دون السن القانونية. لأن ذلك يؤمن لصاحب العمل المزيد من الاستغلال ويدفع بالتالي أجوراً أقل.

ويعمل عمال ورش الحلويات ومحلاتها لمدة 8 ساعات يومياً، من بذل جهد وتعب مضاعف من أجل تحصيل لقمة عيشهم، والتي بات من الصعب تحصيلها في هذه الظروف القسرية، بالإضافة إلى تحمل لؤم ومذلة صاحب العمل عند ارتكابهم لأي فعل يخالف رغبة صاحب العمل «لكنه يفيد مصلحة الزبون».

ويعلم رب العمل كيفية زيادة أرباحه من خلال عماله «الأطفال» الذين لم تتجاوز أعمارهم الـ 15 عاماً، فهو يتحكم بهم كـ «دمى ناطقة» بحسب تقلباته المزاجية.

مسيرة الزيادة صعبة المنال. كما أن رب العمل يجمع العيديات ويأخذها لنفسه ويمنع العمال من الحصول عليها، رغم أن العيدية حق متعارف عليه «عرف» في سوق العمل.

تعب ومذلة دون مقابل...

العمال يعملون لكن دون الشعور بالأمان المطلوب خشية من اقترافهم أية مشكلة قد تكون سبباً بانزعاج صاحب العمل الذي يستطيع وبكل بساطة الاستغناء عنهم، دون وجود أية تأمينات اجتماعية أو تعويضات قد تساعد هذا العامل الذي حاول جاهداً للتحمل لكن دون جدوى، إضافة إلى ذلك، فعند إعطائه أجور العمل عند التسريح يقتنص من أجر العامل ويقول: الله معك أنت ما بتتناسبني. خط أحمر بالنسبة له أن يجلس العامل أو يستريح، وحتى عند الأكل والشرب يقول: «هاد التصرف قلة احترام للزبون». والعمال مهددون بالتسريح في أية لحظة في ظل غياب التأمينات الاجتماعية والحقوق النقابية.

6500 ليرة في اليوم، 45500 ليرة أسبوعياً، 182000 ليرة في الشهر، دون وجود أيام عطل مثل العطلة الأسبوعية المجاورة التي هي من حق العمال. ولكنها هنا تكون على حساب العامل وليس على حساب رب العمل. وأجور بعض العاملات الأخريات 687,5 ليرة في الساعة، 5500 ليرة في اليوم، 38500 ليرة في الأسبوع، 154000 ليرة في الشهر. أجور العمال «المحترفين»: 1072 ليرة في الساعة، 8575 ليرة في اليوم، 60000 ليرة في الأسبوع، 240000 ليرة في الشهر. أجور العمال دون السن القانونية «الأطفال»: 750 ليرة في الساعة، 6000 ليرة في اليوم، 42000 ليرة في الأسبوع، 168000 ليرة في الشهر.

إضافة إلى ذلك، فإن أجور الدوام المسائي تساوي أجور الدوام الصباحي، علماً بأن الجهد والتعب المبذول يكون أضعاف الجهد مقارنة بالدوام الصباحي، ففي حال كان عاملاً مبتدئاً سيحصل على أجر قليل، وستبدأ

يجري تشغيل

العمال دون السن

القانونية لزيادة

الإنتاج وبأقل الأجور

الممكنة أي إن ربح

صاحب العمل يكون

أضعافاً مضاعفة

من أجر العامل

المنتج وعلى حساب

عرق جبينه

الاتفاقية 190 لمنع العنف والتحرش في العمل



وتحقق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، لا سيما الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي والقضاء الفعلي على عمل الأطفال والقضاء على التمييز فيما يتعلق بالاستخدام والمهنة، فضلاً عن تعزيز العمل اللائق.

من خلال هيئات تفتيش العمل أو غيرها من الهيئات المختصة.

المادة 5

بغية منع ظاهرة العنف والتحرش في عالم العمل والقضاء عليها، تحترم عالم العمل بشكل غير تناسبي.

تحتزم كل دولة عضو تصادق على هذه الاتفاقية، وتعزز وتطبق حق كل إنسان في التمتع بعالم عمل خال من العنف والتحرش. تعتمد كل دولة عضو، وفقاً لقوانينها وظروفها الوطنية وبالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال - نهجاً شاملاً ومتكاملاً ومراعياً لقضايا الجنسين من أجل منع ظاهرة العنف والتحرش في عالم العمل والقضاء عليها. وينبغي في مثل هذا النهج أن يأخذ في الاعتبار ظاهرة العنف والتحرش التي تكون أطراف ثلاثة ضالعة فيها، حيثما ينطبق ذلك.

وأن يشمل ما يلي:

- حظر قانونياً للعنف والتحرش.
- اعتماد إستراتيجية شاملة ترمي إلى تنفيذ تدابير كفيلة بمنع العنف والتحرش ومكافحتهما وإرساء آليات للإنفاذ والرصد أو تعزيزها.

- وضع الأدوات وتوفير الإرشاد والتعليم والتدريب واستثارة الوعي، بنسق ميسرة حسب مقتضى الحال.

- ضمان وسائل فعالة للتفتيش والتحقق في حالات العنف والتحرش، بما في ذلك

أصدرت منظمة العمل الدولية عام 2019 اتفاقية رقمها 190 تنص في بنودها وتوجيهاتها الأساسية على منع ظاهرة التمييز على أساس الجنس ومنع ظاهرة التحرش والعنف بحق العاملين وخاصة العاملات، حيث هي منتشرة في مواقع الإنتاج وفي مواقع العمل غير المنظم وهذا بعض مما جاء في نص الاتفاقية.

بغية منع ظاهرة العنف والتحرش في عالم العمل والقضاء عليها، تحترم كل دولة عضو وتعزز المبادئ الأساسية:

حول «سوء الفهم» بين سورية وتركيا!



خلال زيارته لدمشق يوم السبت الماضي، قال وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان: «إن إيران تفهم المخاوف التركية، ولكنها تعارض أي عمل عسكري في سورية»، وأضاف: «نحاول حل سوء الفهم بين سورية وتركيا عبر الطرق الدبلوماسية والحوار». وفي الطرف المقابل، فإن البيان الصادر عن الرئاسة السورية حول الزيارة، حمل الصياغات المعتادة بما يتعلق بتركيا وبالموقف منها.

■ المحرر السياسي

ما الجديد؟

يشير استخدام الوزير الإيراني لتعبير «سوء الفهم» إلى مسعى إيراني متجدد، ولكن بسوء أعلى، باتجاه الدفع للوصول إلى توافق ينهي حالة العداء القائمة بين تركيا وسورية. وقد يختصر البعض المسألة، ويبني موقفه منها، على أنها محاولة إيرانية للوصول إلى صيغة «تطبيع العلاقات» بين النظامين التركي والسوري، ولكن جوهر الأمر هو بالتأكيد أعق وأبعد من ذلك.

قبل كل شيء، فليس خافياً على أحد أن قسماً مهماً من الجهود التي بذلت خلال السنوات القليلة الماضية تحت مسمى تطبيع العلاقات بين الأنظمة العربية والنظام السوري، وبشكل خاص الإمارات والأردن والبحرين، كان لها دائماً حامل محدد مرتبط بتصوير أمريكي شامل يخص المنطقة، بكلام أوضح، فإن البازار الخاص بعقوبات قيصر وبشعار «تغيير سلوك النظام»، كان يتضمن دائماً أفكاراً محددة حول انتقال سورية، وإزاحتها بشكل كامل من ضفة إلى ضفة، ومن معسكر إلى معسكر، ليس بما يخص إيران فحسب، بل وبما يخص روسيا أيضاً... ووصولاً حتى إلى «آمال» معينة بالوصول إلى اقتلاع سورية من تموضعها التاريخي بما يخص القضية الفلسطينية، أي بوضوح، محاولة دفعها نحو تطبيع مع الكيان.

ولذا، يمكن أن تحمل هذه المسألة تفسيراً

جزئياً للمسعى الإيراني، أي العمل على تأمين مخرج لسورية من الابتزاز الغربي باستخدام منظومة أستانا، وبلاستناد إلى الوصول إلى «تفاهم» ما بين أنقرة ودمشق، خاصة وأن الحدود السورية الأطول هي مع تركيا، وأن الوصول إلى تفاهات ضمن إطار أستانا، من شأنه أن يحول قدرة العقوبات على تطويق سورية وقتلها، إلى قدرة ضعيفة للغاية... «على سبيل المثال لا الحصر: إن الوصول إلى تفاهات ضمن إطار أستانا سيسمح بفتح طرق نقل المحروقات، بل والكهرباء أيضاً، عن غير الطريق المرسوم غربياً، والذي يحمل اليوم عنواناً بين عدة عناوين هو ما يسمى «خط الغاز العربي»، والذي لا مستقبل له حتى بالمعنى الاقتصادي الصرف، سوى أنه أداة سياسية وجيوسياسية غريبة، أكثر من أي شيء آخر».

أبعاد أوسع للمسألة

من المفهوم، أن حجم المشكلة مع تركيا هو حجم كبير، ربما أهم مفردة من مفرداته هي الاعتداءات التركية المستمرة على الشمال السوري، ناهيك عن الوجود العسكري الذي لا بد من إنهائه بالتوازي مع إنهاء كل وجود أجنبي في سورية، وغيرها من الخلافات التاريخية والمستجدة، وبينها ملفات شديدة الأهمية، مثل: المياه على سبيل المثال لا الحصر، لكن ما لا شك فيه أيضاً، هو أن الوقت طال أم قصر فإنه سيصل بسورية وتركيا في لحظة ما نحو استعادة شكل من أشكال

الوصول إلى تفاهات ضمن إطار أستانا من شأنه أن يحول يخفض قدرة العقوبات على تطويق سورية وقتلها... على سبيل المثال طرق نقل المحروقات بل والكهرباء أيضاً

العلاقة الطبيعية بين دولتين متجاورتين، ولهما مصالح مشتركة عديدة، الأمر الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال تشبيهه بوضع الكيان الصهيوني، والذي ليس هنالك أي مجال لأي نوع من «التجاور الطبيعي» معه، لأنه هو نفسه ليس طبيعياً.

الأساس الموضوعي الذي يسمح بالتنبؤ بأن لحظة ما قادمة ضمن السنوات القادمة سيتم الوصول فيها إلى حالة ما من «التجاور الطبيعي»، هو بالضبط التوازن الدولي الجديد الذي تجري على أساسه إعادة تكوين كامل الفضاء الدولي والفضاءات الإقليمية، والذي تشكل ضمنه إيران وتركيا وسورية، وبغض النظر عن التنافسات الإقليمية، كلاً واحداً ضمن مشروع أوسع يحمل الفائدة لهذه الدول جميعها، بل ومعها أيضاً العراق والسعودية وغيرها من الدول، ضمن مشروع أساسي من مشاريع العالم الجديد، ونقصد المشروع المركب من الحزام والطريق والأوراسي.

أستانا

إذا تركنا جانباً الأبعاد الاستراتيجية للمسألة، وركزنا على الجانب الجاري منها؛ فإنه بات أكثر وضوحاً منذ الجولة الأخيرة للجنة الدستورية، وما رافقها من حديث عن نقل مكان عملها، أن جوهر المسألة أكبر من موضوع المكان... جوهر المسألة، هو ضرورة نقل مركز ثقل حل المسألة السورية على أساس القرار 2254 من الثقب الأسود بين الغرب والشرق «والمتمثل رمزياً في جنيف، والتي باتت غريباً بشكل أكثر وضوحاً مع الأزمة الأوكرانية»، باتجاه الشرق، وبالملموس، باتجاه أستانا كمسار وليس بالضرورة مكان.

أي أن ما قلناه مراراً عن أن الغرب لا يريد تطبيق القرار، ولا يريد الوصول إلى حل،

وأنه لا بد من تطبيق القرار وتطبيق الحل بغض النظر عن إرادة الغرب، وحتى عن اشتراكه أو عدم اشتراكه، بات اليوم أكثر قرباً من التطبيق الفعلي؛ فكما وافق الغرب نفاقاً على اتفاقات مينسك وعطل تنفيذها، كذلك وافق على 2254 وعطل تنفيذه. وكما فرض الواقع طريقة معينة لتنفيذ مينسك، فكذلك سيفرض طريقة أخرى لتنفيذ 2254.

قد يرى البعض المسألة ضمن حدود مسعى إيراني منفرد، بأغراض إيرانية منفردة... ولكن حتى لو كان الأمر كذلك، وأغلب الظن أنه ليس كذلك في الجوهر، لأن العمل الروسي في الاتجاه نفسه واضح منذ سنوات، إلا أن ما يفرض الشكل الذي تتبلور فيه أي مساعٍ لأية دولة، ليس رغبتها فقط، بل إمكانياتها، والإمكانات الواقعية التي يقدمها الواقع المعني بكل تشابكاته الدولية والإقليمية... بهذا المعنى، إن الدفع باتجاه إيجاد تفاهات، حتى ولو جزئية، ضمن إطار أستانا، تفتح الباب نحو وضع جديد، وتنتهي الابتزاز الغربي، من شأنه أن يغير إحداثيات المسألة ككل، ويقربها خطوة إضافية من الحل الشامل المتناسب مع مصلحة السوريين ومع التوازنات الدولية الجديدة.

الإرادة السياسية

المؤكد في المسألة، أن هذا المسعى وغيره من المساعي التي تصب في المحصلة بإيقاف الكارثة، لن يتحول إلى واقع ملموس دون بدء عملية التغيير الجذري في سورية نفسها، عبر البدء الفعلي للحل وفق 2254؛ لأن ما بات أكثر من واضح، هو أن هيمنة تجار الحرب والمتشددتين والمتسلطين المرتبطين في نهاية المطاف بالغرب، لا تتناسب مع أي توجه مستقل يضع حداً لعملية تدمير سورية الممنهجة، ويضعها على طريق العودة نحو الحياة...

حول «نظرية الأمن الوطني»..



بين الضفتين خدمة لمصالحها واستمرارها، وبالضد من مصالح الشعب والدولة، بل وحتى أنه يمكن لها أن تقف في الضفة الصحيحة بالمعنى التاريخي، ولكن كأداة في إطلاق يدها داخلياً لخدمة مصالحها، وبالضد من مصالح شعوبها... ولعل أحد جوانب ما نراه في سورية اليوم، وفي عدة دول مجاورة، هو هذا التناقض بين «أمن النظام» والأمن الوطني، وذلك بغض النظر عن الاصطفاف الشكلي ضمن الصراع الدولي، لأنّ الاصطفاف الفعلي هو بالأفعال أولاً وليس بالأقوال... وبكلمة، فإنّ الاصطفاف الدولي الصحيح، هو شرط لازم ضمن نظرية الأمن الوطني، ولكنه قطعاً ليس شرطاً كافياً.

مشروعان

الصراع الدولي بمراحلته الراهنة هو بين مشروعين أكثر مما هو بين معسكرين: المشروع الأول/ الغربي، هو استمرار التفكيت جغرافياً وسياسياً واجتماعياً، كأداة لاستمرار النهب وتعميقه، وكأداة للحفاظ على نظام عالمي قائم على النهب وعلى الدولار وعلى التبادل اللامتكافئ. وهذا المشروع، ولأنّ أصحابه يقيمون فيما وراء البحار، فإنه يتضمن تفكيت أيّ تواصل بري طبيعي بين قارات العالم القديم الثلاث، ومنطقتنا هي القلب من ذلك التواصل، ولذا

البديهيات المعروفة والشائعة، إلا أنّ استنكاره ضروري للبناء عليه في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

أولاً: لتحديد التصورات المثالية والمغلوبة حول حياد مقترض لمنطقتنا ككل، ولسورية ضمناً؛ فالصراع قائم ومشتعّل سواء رأيناه أم أغمضنا أعيننا عنه، فإما أن نكون جزءاً فاعلاً ضمنه نسعى لتوجيهه باتجاه مصالحنا كشعوب وبلدان، أو أن نكون مجرد ضحية له.

ثانياً: الاشتراك الفاعل في الصراع، من وجهة نظر صيانة الأمن الوطني وتعزيزه، لا يتم وفق وصفة واحدة صالحة لكل زمان ومكان، بل يتطلب فهماً عميقاً للصراع القائم في كل مرحلة تاريخية من مراحل؛ ففي مراحل معينة يتطلب الأمر موازنة مصالح المتصارعين الكبار، وفي معظم المراحل الأخرى يتطلب وقوفاً حاسماً على إحدى الضفتين، التي تتقاطع معها مصالحنا تقاطعاً عميقاً.

ثالثاً: الوقوف الفاعل في إحدى الضفتين أو محاولة موازنتهما، ينبغي أن يقوم على تمييز واضح بين الأمن الوطني وأمن الأنظمة الحاكمة؛ فأمن هذه الأخيرة يتقارب أحياناً مع الأمن الوطني، وأحياناً أخرى يتناقض معه بشكل كامل، فقد تقف الأنظمة فعلياً في إحدى الضفتين، لكن تلك المعاكسة لمصالح الشعب والدولة المعنية، وقد تحاول الموازنة

قد يبدو ترفاً ما بعده ترف أن يتحدث المرء هذه الأيام عن «نظرية أمن وطني» سورية؛ فصياعة الدول والشعوب لنظرياتها الخاصة بأمنها القومي/ الوطني، عادةً ما تجري بشكل تراكمي طويل الأمد، وتأخذ في الحسبان عدداً ضخماً من العوامل الداخلية والخارجية؛ ابتداءً بالأمن الاقتصادي بمفرداته العديدة، ومروراً بالأمن الاجتماعي، ووصولاً إلى أمن الحدود القريبة والبعيدة؛ أي وصولاً إلى التوضع الإقليمي والدولي، وطبيعة العلاقات مع الجوار القريب والبعيد، بما في ذلك الأدوات الصلبة والناعمة للحفاظ على ذلك الأمن: العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والثقافية...والخ.

■ مركز دراسات قاسيون

يبدو هذا الكلام ترفاً في الحالة السورية الراهنة، لأنّ معاناة أيّ جانب من الجوانب النظرية المقترضة لأمننا الوطني، ستكشف أنه في حالة شديدة الضعف والهشاشة، بل وأن تلك الجوانب تزداد هشاشة مع كل يوم إضافي ضمن الكارثة المعلقة حتى اللحظة دون حل... ما يجعل من هدف إيقاف حالة التدهور والانحدار عند الحدود التي وصلت إليها، نقطة البدء الفعلية الوحيدة لبناء أمن وطني ولبناء نظرية له.

مع ذلك، فإنّ وجود تصور أولي لنظرية أمن وطني لسورية، هو أمر لا غنى عنه، تحديداً في ظروف صراع البقاء الذي تعيشه سورية بأكملها كبلد وكشعب؛ فاستيعاب الخريطة العامة لأمننا الوطني، يؤثر بشكل مباشر ليس على السياسات العامة لمختلف القوى السياسية والاجتماعية فحسب، بل وحتى على السلوك اليومي لها، ويؤثر تالياً، في معركة البقاء نفسها، وفي نتائجها...

ما سنحاول فعله ضمن المادة هذه، ليس قطعاً صياغة تلك النظرية؛ فذلك مهمة أثقل بكثير من أن يقوم بها شخص أو حزب، وإنما نتطلب جهوداً جماعية كثيفة من اختصاصيين في كل المجالات على الإطلاق. حسبنا هنا، وضمن حدود فهمنا، وبشكل حتى غير ممنهج، أن نلقي بضعة أسوء على الخطوط العريضة

للمسألة... ولنبدأ من خصوصية سورية، وخصوصية منطقتنا بشكل عام.

خصوصيات سامية

مراجعة بسيطة لتاريخ «بلاد الشام»، أي المساحة التي تشغلها حالياً سورية ولبنان وفلسطين، بالإضافة للأردن، تعيد التأكيد على ما هو معروف وواضح، وهو أنّ هذه المنطقة طوال تاريخها كانت بؤرة صراعات كبرى، وتخوماً بين الإمبراطوريات، وطريقاً للتجارة بينها في الوقت نفسه، إلى ذلك الحد الذي تمحورت فيه نظريات أمنها حول الجانب الخارجي من علاقاتها، أكثر بكثير من الجوانب الداخلية.

أول نظام عالمي ظهر على سطح الكوكب، هو النظام الذي ظهر بظهور الرأسمالية، بالأحرى هو الرأسمالية نفسها، بما رافقها من توسع استعماري، عسكري واقتصادي وثقافي...

قبل الرأسمالية، لم يكن هناك نظام عالمي يشمل الكون بأسره؛ كانت الأنظمة محلية الطابع، مهما امتدت مساحة تلك «المحلية»، بما في ذلك الإمبراطوريات التاريخية، وحتى الكبرى منها.

وإذا كانت منطقتنا ما قبل الرأسمالية محل صراع إمبراطوري «محلي»، فإنها غدت مع الرأسمالية محل صراع دولي، بل وأحد أهم مراكز ذلك الصراع. رغم أنّ ما قلناه هنا قد يبدو ببديهية من

الاصطفاف الدولي
الصحيح هو شرط
لازم ضمن نظرية
الأمن الوطني
ولكنه قطعاً ليس
شرطاً كافياً





جهد حقيقي لتصنيعها هو الآخر تهديد للأمن الوطني.

الظلم والجور والفساد الذي حوّل 44% من السوريين إلى ما تحت خط الفقر عام 2010 وفقاً لأرقام المكتب المركزي للإحصاء، هو أيضاً تهديد خطير للأمن الوطني.

تقييد الحريات السياسية وتخفيض سقفها بطريقة هائلة، كذلك يشكل وشكلاً تهديداً للأمن الوطني، وساحة للعب القوى الخارجية وأساساً مستمراً لتفجير البلاد من الداخل.

عمليات النهب المستمرة التي تغذي هجرة العقول، هي تهديد مباشر للأمن الوطني، وهي تحويل للبلاد إلى مصنع مجاني للعقول التي يجري تصديرها بالمجان نحو الغرب.

استمرار الأزمة السياسية الحالية دون حل، بما تنتج من عوامل سلبية متعددة ومتشابكة، على رأسها تمزيق الأمر الواقع، وتجريف الشعب السوري من أرضه، هو أكبر تهديد وجودي لسورية وأهلها وأمنها...

خلاصة أولية

كل ما سبق ليس أكثر من بضعة خطوط عريضة أولية، ضمن التصور الشامل لمفهوم الأمن الوطني، الذي نحتاج إلى عمل واسع وكثيف عليه، ومن الآن... لأن العمل عليه، ووقفه، هو ضرورة للوصول إلى ضفة الأمان في صراع البقاء الذي تعيشه البلاد وأهلها...

ولعل إحدى أكبر الكبائر التي ارتكبت بحق هذه البلاد وشعبها، هي المحاولات المستمرة لتصغير صورة وحقيقة قامات الثورة السورية الكبرى، من قامات وطنية إلى زعامات محلية وطائفية والخ...

الأمن الاقتصادي - الاجتماعي

لا يزال البعض يفاخر بالمخزون الاستراتيجي للقمح فيما مضى، وكأن ذلك يختصر مفهوم الأمن الوطني الاقتصادي!

على أهمية هذا المخزون، يوم كان موجوداً، فهو مجرد مفردة واحدة من قائمة طويلة جداً لمتطلبات الأمن الاقتصادي - الاجتماعي الوطني... والتي سنعدد فيما يلي بشكل مختصر بعضاً منها:

الاعتماد بشكل كبير على القيم النسبية في الاقتصاد، أي على ما نملكه نحن ويملكه غيرنا، «اللفظ مثلاً»، هو أمر خطير وغير مستدام وقابل للتزعزع في أية لحظة.

الاعتماد بشكل كبير على تصدير الخامات بصورة عامة، ودون تكثيف القيم المضافة ضمنها عبر التصنيع، هو الآخر أمر خطير، وهو في الجوهر عملية نهب مزدوجة داخلية وخارجية، بين الفساد في الداخل، وبين علاقات التبادل اللامتكافئ مع الغرب في الخارج.

الاعتماد على استيراد التكنولوجيا، دون أي



طريقة توزيع

النمو والتي كرس

دمشق وحلب

كمركزين بمقابل

تهميش بقية البلاد

بأسرها وبهدف

التحكم العالي

بقنوات النهب عززت

الانعزال الإقطاعي

الذي استمر حتى

بعد زوال الإقطاع

وجهة نظر الأمن الوطني...

لعل واحداً من الأمثلة الواضحة على التمايز بين «أمن الأنظمة» و«الأمن الوطني»، هو الطريقة التي تعاملت بها الأنظمة الأربع في كل من تركيا وسورية والعراق وإيران مع القضية الكردية، رغم أن هنالك تبايناً في مدى القضية نفسها بين هذه البلدان، وفي مدى سوء تعامل تلك الأنظمة مع هذه القضية، والتي لا شك في أن ذلك السوء يبلغ أقصاه في تركيا بالذات، حيث الوزن الموضوعي لهذه القضية أكبر بما لا يقاس مما هو عليه في البلدان الأخرى. ولكن مع ذلك، فإن إبقاء هذه القضية دون حل في سورية عبر عشرات السنين، كان ولا يزال تهديداً للأمن الوطني للبلاد.

ونذكر هنا هذه القضية كمثال على جانب من جوانب الأمن الاجتماعي ضمن المفهوم الشامل للأمن الوطني، وهو واحد من بين جوانب كثيرة ومتعددة.

الانعزال «الإقطاعي»

يمكن القول: إن طريقة توزيع النمو في سورية، وعبر عشرات السنين، قد عملت على تكريس دمشق وحلب كمركزين بمقابل تهميش بقية البلاد بأسرها، وهذه العملية كان أحد أهدافها الأساسية هو التحكم العالي بقنوات النهب، ابتداءً من أسواق الهال ووصولاً إلى المراكز الحكومية والمشاريع التنموية وطريقة التحكم بالثروات الباطنية.

هذه العملية، ومع الوقت، كرسّت الانعزال الإقطاعي الذي استمر حتى بعد زوال الإقطاع... أحد المؤشرات الثانوية على ذلك، هو التمايز الواسع نسبياً بين اللهجات والعادات في المناطق السورية المختلفة. هذا الانعزال يرفع بدوره من شأن الانتماءات ما قبل الوطنية، سواء طائفية أو دينية أو عشائرية أو حتى حارثية، في أحيان كثيرة فوق الانتماء الوطني، ويعيق أساساً تبلور هوية وطنية جامعة.

ليس مستغرباً أن تتركز عمليات التخريب ضمنها، وأهم تلك العمليات هي إنشاء الكيان الصهيوني، والذي ربما باتت عملية تخريب سورية داخلياً وخارجياً، هي الحامل المعاصر الأشد خطورة في منطقتنا لهذا المشروع، والذي لا يقلل بحال من الأحوال من خطر الكيان، ولكن يحدد وظيفته بشكل ملموس وموجه صوب إنهاء سورية بالذات، بوصفها الوظيفة رقم 1 له!

المشروع الثاني/ الشرقي، هو مشروع مناقض لأول، فنهضته محكومة بإنهاء التبادل اللامتكافئ وإنهاء الدولار، وإنهاء عمليات تخريب التواصل البري، وإنهاء الفوضى التي تعيشها منطقتنا؛ فأما إنهاء التبادل اللامتكافئ وإنهاء الدولار، فلا بد من هذا المشروع الجديد تمتلك ما يلزمها من ثروات ومن إنتاج ومن تكنولوجيا، ويتم نهبها على أساس يومي من الغرب، الذي بات إلى حد بعيد لا يملك لا الموارد ولا حتى الإنتاج، وإنما يملك المنظومة المالية والسياسية الدولية التي تشفط ثروات الآخرين وعملهم، وأما بالنسبة للتواصل البري وإيقاف التخريب والفوضى، فإن القلب في عملية استكمال نهوض المشروع الشرقي، «والأصح أنه مشروع عالمي شامل جديد»، هو استقرار خطوط النقل والتجارة البرية بالدرجة الأولى، وفي منطقتنا على الخصوص، مع ما يتطلبه ذلك من استقرار بمعانيه المختلفة، وبنى تحتية ضخمة، بما تحمله من تنمية شاملة...

ليس من عجب أن الأنظمة القائمة في منطقتنا قد وصلت إلى السلطة وثبتت فيها في مرحلة محددة تاريخياً، هي مرحلة تراجع الاتحاد السوفييتي، وتراجع «المشروع الشرقي» معه، وفي مرحلة هي مرحلة التقدم الغربي الليبرالي، والليبرالي الجديد... ووقفت بمعظمها بالمعنى العملي، وبغض النظر عن شعاراتها، في ضفة المشروع الغربي، وذلك من وجهة نظر «أمن الأنظمة»، وليس من



شرائح إلكترونية من جيب المواطن والخزينة



أخذت القرارات الحكومية الصادرة في السنوات الأخيرة وحتى يومنا هذا، طابع تراجيديا بنكهة هزلية قهرية سوداء، فمن يسمع بالإصدارات الحكومية يقف مذهولاً ومدهشاً، بل ومن الأسباب التي أدت إلى اتخاذ بعضها والتي تتحكم بحق المواطن وممتلكاته وعلى حساب جيبه ومقدرات الوطن...

ناديت عيد

تتكمّل الصورة الكوميديّة بالإعلان عن اعتماد آلية جديدة لضبط عملية تعداد الثروة الحيوانية وتوزيع المقنن العلفي، حيث ستطبق اعتباراً من تاريخ 1 كانون الثاني من العام المقبل

وتتمثل الآلية الجديدة بتركيب شريحة إلكترونية لكل رأس من رؤوس الثروة الحيوانية الموجودة في البلاد لمراقبتها إلكترونياً، سواء كانت أغناماً أو أبقاراً أو أي نوع آخر من الثروة الحيوانية لدى المربين!

الآلية والأسباب!

بين وزير الزراعة أن الآلية الجديدة تتكون من شريحة إلكترونية وقارئ إلكتروني، وبناء على قراءته سيحدد عدد الرؤوس المواشي الموجودة لدى المربي وذلك حين منح المقنن العلفي، كما أكد أن عملية استيراد الأجهزة اللازمة لهذه الآلية جارية في الوقت الحالي، وكما يرى الوزير أن تطبيق نظام الشرائح الإلكترونية سيغلق جميع حالات الفساد وحالات تعداد الثروة الحيوانية، وأن إحصاء أعداد المواشي التي يملكها كل مربي غير صحيحة، وذلك بسبب حالات البيع والشراء التي تتم من موسم لآخر، حسب تصريح الوزير.

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن العمل بنظام الشرائح الإلكترونية متعارف عليه في الكثير من البلدان، لتسهيل الأعمال والمراقبة والضبط والمتابعة، وهو مطبق على الثروة

الحيوانية، كما على الألبسة وموجودات المخازن والمستودعات والمولات الكبيرة والصغيرة، وهو مرتبط بنظام مالي ومحاسبي.

جذر المشكلة الحقيقي

تدّعي وزارة الزراعة أن مشكلة الفساد المذكورة أعلاه ستغلق بلا رجعة حين يطبق نظام المراقبة الجديد، وكأنه سيتم حل المشكلة الأساسية ومن جذورها! ولكن لا بد من التساؤل ماذا ستغير هذه الآلية الإلكترونية الجديدة على أرض الواقع إذا كانت غايتها إحصاء تعداد الرؤوس من أجل توزيع المقنن العلفي؟

فسواء كان الإحصاء ورقياً أم إلكترونياً فلن يغير ذلك من واقع الحال شيئاً، فمكّان الفساد ممكن أن تعمل بكلا الجانبين! فما الذي سيثبت أن المربي يملك 200 أو 100 من رؤوس المواشي بحال حصوله على بعض الشرائح الإضافية فساداً، فالقارئ الإلكتروني وخوارزميته لن تستطيع كشف هذا الشكل من الفساد طبعاً؟ وماذا عن الخوارزمية التي ستكشف أن هذا المربي قد باع أو اشترى عدداً ما من المواشي؟

فمثل هذه الآلية لن تحل مشكلة الفساد المستشري، لكن قد تخلق مسارب جديدة له ليس إلا، طالما استمرت الجهات الرسمية تتعامى عن جذر المشكلة وتبتعد عن حلولها النهائية!

فالمشكلة التي يجب حلها هي قضية تأمين الحد الكافي من الأعلاف للمربين، بعيداً عن

آليات الفساد والتهب والاستغلال، وخاصة الحد من استيراد الأعلاف، والتي تجري عبر عقود لصالح البعض المتحكمين، مع ضمان هامش الربح الكبير لهم طبعاً، سواء عبر بيعها عبر المؤسسة أو من خلال السوق.

فالمقننات العلفية «المدعومة» افتراضاً من قبل الحكومة لا تكفي المربي لإطعام ماشيته أياماً معدودات فقط، وفارق الأسعار الكبير عبر السوق السوداء يتكبد تكاليفها المربي وحده لتأمين نقص الحاجة الفعلية منها.

فهل اعتماد الشريحة الإلكترونية سيؤمّن للمربي كميات إضافية وكافية من الأعلاف تبعده عن عوامل التهرب والاستغلال والفساد؟ طبعاً لا!

السيناريو المتوقع

من الناحية العملية ما هو إلا إضافة

لمستثمر جديد

سيجني الأرباح من

جيوب المربين ومن

خزينة الدولة معاً

وسيعزز ويعمق

المشكلة بدلاً من

حلها!

مصالح البعض أهم!

عند الحديث عن شرائح إلكترونية ونظام باركود قارئ، مع هذا النمط من الفرض على المربين، بذريعة الحرص على التوزيع العادل للمقنن العلفي منعاً من الفساد، لا يغيب عن الذهن أن هناك مستورداً لهذه الشرائح ونظامها الإلكتروني سيجني الأرباح المليونية والمليارية السهلة من هذه العملية، على حساب ومن جيوب المربين، وبالتالي من جيوب المواطنين.

وعلى اعتبار أن هذه العملية لن تثمر النتائج المرجوة منها بسبب استمرار المشكلة المتمثلة بنقص الأعلاف والتحكم بها سعراً ونوعاً من قبل البعض، فإن نظام فرض الشرائح الإلكترونية على المربين لن يكون إلا هدرًا للمال «العام والخاص»، وفرصة للربح والفساد فقط لا غير!

والسؤال المشروع ليس من الأجدى لو صرفت المليارات المخصصة لهذه الغاية لدعم الإنتاج الزراعي، والصناعي الزراعي، عبر مشاريع حقيقية من شأنها أن تنهي معاناة

المزارعين والمربين بأن معاً، وبالتالي توفر الأعلاف في السوق المحلية من الإنتاج المحلي، لينتهي حالة احتكار الأعلاف التي يستفيد منها البعض وبالأسعار والمربح المرضية لهم فقط!؟

فالسنياريو المتوقع من الناحية العملية، بعد إضفاء المشروعية للعمل بنظام الشرائح الإلكترونية الذي يتم الحديث عنه، ما هو إلا إضافة لمستثمر جديد سيجني الأرباح من جيوب المربين ومن خزينة الدولة معاً، وسيعزز ويعمق المشكلة بدلاً من حلها!

الذكاء.. ومن المستفيد!

يبدو أن سيناريو الذكاء الإلكتروني الكوميدي لحل الأزمات لن تنتهي حلقاته قريباً، فقد بدأ تطبيق الذكاء الإلكتروني بدايةً على المواطن السوري ليمس أساسيات عيشه بشكل مباشر، من المحروقات وليس انتهاءً بالمواد التموينية، ولينقل فيما بعد بخطوة أبعد ليبدل باباً أوسع نحو وسائل النقل، والمتمثل بقرار تركيب أجهزة التتبع GPS والذي بدأ المرحلة التجريبية كما أعلنت الجهات الرسمية، ولن يكون آخرها إدخال آلية الشرائح الإلكترونية على رؤوس الثروة الحيوانية، وجميعنا يعلم أن كافة الحلول الذكية المذكورة أعلاه لم ولن تغير شيئاً من واقع حال الأزمات التي يعاني منها المواطن، ولم تنه مكان الفساد في ذات الوقت، والواقع والوقائع خير دليل على ذلك. فكل أجهزة الذكاء وبرامجها والياتها لم تكن إلا بوابة نفع إضافية لبعض الحيتان الكبار، مع استمرار الأزمات وزيادة توسعها وتعمقها أكثر فأكثر، على حساب المواطن وعلى حساب الخزينة العامة، وعلى حساب الاقتصاد الوطني.

يحيا الذكاء!!

المسابقة المركزية أعداد متباينة تعكس بعض الحقائق



متابعة لمسابقة التوظيف المركزية التي أعلن عنها نهاية العام الماضي، فقد صدرت خلال الفترة القريبة الماضية، تباعاً، أسماء الناجحين والمقبولين للتعيين أو التعاقد، وممن حققوا الدرجة الأعلى في المحصلة النهائية لمراكز العمل المتقدمين على أساسها، من الفئات «الثالثة- الثانية ثانويات ومعاهد»- الأولى» وذلك بموجب قرارات اسمية صدرت عن وزارة التنمية الإدارية.

عاصي اسماعيل

ويتعين على المقبولين، بموجب القرارات الصادرة، استكمال أوراقهم الثبوتية لدى الجهة العامة التي قبلوا فيها للتعيين أو التعاقد خلال شهر من تاريخ صدور كل منها. اللافت أن مجموع المقبولين للفئات المذكورة أعلاه بموجب القرارات الصادرة عن وزارة التنمية الإدارية كان بحدود 22 ألفاً فقط من جميع المحافظات! فأين فرص العمل التي أعلن بأنها بحدود 100 ألف فرصة؟ وهل حققت المسابقة المركزية الغاية المفترضة منها؟

أرقام تفصيلية

انتهت بتاريخ 2022/3/17 عملية التقدم لمسابقة التوظيف المركزية في جميع المحافظات التي أعلنت عنها وزارة التنمية الإدارية، وبواقع 100 ألف فرصة عمل. ووفقاً للبيانات الرسمية فقد بلغ عدد المتقدمين إلى المسابقة أكثر من 209 آلاف متقدم بمختلف الاختصاصات المطلوبة، منهم 32,160/ للفئة الأولى، فيما وصل العدد في الفئة الثانية إلى 106,787/، إضافة إلى 28,340/ للفئة الثالثة، و12,500/ للفئة الرابعة، و32,186/ للفئة الخامسة.

وقد بدأت بعد ذلك عمليات الاختبار لجميع الفئات في جميع المحافظات، استناداً لتعليمات مركزية صادرة بهذا الشأن، كما وظهرت نتائج الاختبارات تباعاً خلال الفترة القريبة الماضية.

الجدول التالي يتضمن الأعداد التجميعية للناجحين والمقبولين للتعيين بموجب القرارات الصادرة والمنشورة على الصفحة الرسمية لوزارة التنمية الإدارية للفئات الأولى والثانية والثالثة، باعتبار أن الوزارة لم تصدر بيانات تجميعية لها:

المحافظة	الفئة الثالثة	الفئة الثانية		الفئة الأولى	المجموع
		ثانويات مختلفة	معاهد		
درعا	8	238	425	1129	1800
حمص	29	550	593	269	1441
القيصرية	18	85	55	107	265
ريف دمشق	10	219	431	910	1570
طرطوس	25	164	164	445	798
السويداء	19	232	240	711	1202
حملة	27	548	1307	2379	4261
دمشق	47	855	1459	1525	3886
الحسكة	39	150	92	127	408
اللاذقية	25	360	312	527	1224
دير الزور	59	301	349	574	1283
حلب	102	860	1033	1427	3422
الرققة	-	37	106	236	379
ادلب	-	58	32	16	106
المجموع	408	4657	6598	10382	22046

البالغة 100 ألف فرصة، يعتبر ضئيلاً، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تدني أجور الوظيفة العامة، إن لم نقل انعدامها، بالمقارنة مع متطلبات المعيشة.

ملاحظات أولية

نظرة أولية للأرقام أعلاه توضح: إجمالي عدد المتقدمين، البالغ بحدود 200 ألف متقدم بالمقارنة مع الفرص المتاحة

بين الدعاية والواقع

بحسب وزيرة التنمية الإدارية نهاية العام الماضي عبر الفضائية السورية: «يستطيع أي شخص التقدم لثلاث فرص عمل في محافظة واحدة فقط بما يعني أنه تقدم لثلاث مسابقات معاً».

فهل قبول 22 ألفاً بنتيجة الاختبارات للفئات الأولى والثانية والثالثة من أصل 167,287/ متقدماً لهذه الفئات بكافة المحافظات، يعتبر مؤشراً عن التقدم لثلاث مسابقات معاً؟ وبحسب تأكيدها عبر الفضائية السورية أيضاً منتصف حزيران الماضي: «أن مسابقة التوظيف المركزية توجه نحو التوظيف الصحيح واستقطاب الموارد البشرية بالشكل الأمثل والقطاع العام هو المشغل الأكبر في سوق العمل».

فهل مجموع 66,732/ متقدماً من الفئات الرابعة والخامسة والمقبولين من الفئات البقية، من أصل 100 ألف فرصة ملن عنها، وضياح 33,268/ فرصة بالمحصلة، يعتبر مؤشراً عن «استقطاب الموارد البشرية بالشكل الأمثل»؟

وعلى ضوء الأرقام أعلاه نتساءل أخيراً: هل ما زال القطاع العام هو المشغل الأكبر في سوق العمل فعلاً؟

ربما لا داعي للتعب في الإجابة عن التساؤلات أعلاه، ولا داعي للغوص في متاهة البهجة الإعلامية المكثفة التي طُويت أذان السوريين منذ أشهر وحتى الآن عن المسابقة المركزية! فبرغم كل البؤس والتردي المعمم تظهر بعض الأرقام عزوف السوريين عن الوظيفة العامة، كما تعكس فروقات الحال في الاستقطاب بين بعض الفئات الوظيفية، وبين بعض المحافظات أيضاً، وربما يكون ذلك مجالاً إضافياً للبحث الإحصائي والاقتصادي المعيشي!

فمجمال الأرقام تعكس في جزء منها نتائج السياسات التمييزية والطبقية المعمول بها والمطبقة، وخاصة السياسات الأجرية، بالتوازي مع بقية السياسات المنحازة لصالح أصحاب الأرباح على طول الخط، فلا وظيفة عامة ولا قطاعاً عاماً يمكن أن ينهض ويستمر طالما بقيت جملة هذه السياسات على حالها!

عدد المقبولين من الفئات المحسوبة أعلاه والبالغ 22 ألفاً مقبول تقريباً يعتبر محدوداً جداً بالمقارنة مع الترويج المسبق للأعداد المطلوبة من المسابقة المركزية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الرقم قد ينخفض أيضاً بحال لم يتم التقيد بمواعيد استكمال الأوراق الثبوتية.

الأرقام أعلاه تشير إلى تباين واضح «جزئي وكلي» على مستوى الاستقطاب، فيما بين الفئات، وفيما بين المحافظات، وهذا لا يعكس ما هو مطلوب للتعيين من كل فئة بكل محافظة فقط، بقدر ما يعكس الحاجة للوظيفة على مبدأ «ساقية جارية ولا نهر مقطوع»، بسبب قلة فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة!

بحال تم قبول جميع المتقدمين للفئات الرابعة والخامسة، والبالغ 44,686/ متقدماً بغض النظر عن نتائج الاختبارات الخاصة بهم، مع المقبولين بنتيجة المسابقة من الفئات الأخرى، والبالغ 22,046/، فإن المجموع يكون 66,732/، وبالتالي هناك 33,268/ فرصة عمل من أصل 100 ألف فرصة ملن عنها، قد ذهب أدراج الرياح على ما يبدو!

جهد وإنفاق ونتيجة هزيلة

منذ نهاية العام الماضي وحتى الآن تم بذل جهود كثيرة لا شك تحت عنوان مسابقة التوظيف المركزية، وقد تبع ذلك الكثير من الإعلانات والتعليمات، وتم تحديد المراجع والنماذج للاختبارات، وتم تحديد مراكز الاختبار في الجامعات وتفرغ من يجب تفرغه لإنجاز جميع هذه المهام، مع الكثير من الجولات التفقدية لحسن سير العمل من قبل الرسميين في جميع المحافظات، مع التصوير والتغطية الإعلامية منقطعة النظير، أي الكثير من الإنفاق العام أيضاً على هذه المسابقة، بالإضافة طبعاً لتعب وجهد المتقدمين لهذه المسابقات، وما تكبدوه من نفقات على حساب معيشتهم وضرورتهم، وكل ذلك بمقابل النتيجة الرقمية المختصرة والهزيلة أعلاه!

الصيدالدة.. مشاكل وأزمات دون حلول



يعاني قطاع الدواء كغيره من القطاعات من أزمات متراكمة ومتتالية، من أزمة الانقطاع إلى الغلاء، وصولاً إلى احتجاج عدد كبير من الصيدالدة على نسب الربح القليلة، وشبه انعدام للحركة.

■ رند الحسين

فالأزمة العامة التي أصابت الواقع الاقتصادي المعيشي قد طالت قطاعات وشرائح كانت فيما مضى تعتبر رابحة اقتصادياً، وميسورة معيشياً، وتعود بنسب ربح جيدة على العاملين بها أيضاً، مثل: العمل بالقطاع الصيدلاني.

نسب أرباح غير مرضية

وردت إلى قاسيون شكاوى من عدد من الصيدالدة حول عدد من القضايا التي تثير سخطهم وتضعهم في خضم معركة لا ترحم مع جهات متعددة. كانت أولى الشكاوى تتعلق بنسب الربح القليلة المحصلة، والتي تقدر بحوالي 20% للأدوية و30% لما يعرف بقطع الأكسسوار «الشامبوات والصوابين والكريمات وغيرها». فرغم الارتفاعات الكثيرة والمتكررة التي طالت أسعار الدواء بما يضمن نسب ربح للمعامل وبناءً على طلبها، إلا أن هوامش ربح الصيدلاني الإجمالية بقيت على ما هي عليه، في ظل ارتفاع مضطرد للأسعار في كل المنتجات الأخرى، وذلك بسبب ضعف الطلب عموماً. يقارن الصيدالدة وضعهم اليوم بوضعهم سابقاً حينما كانت المهنة تدر أرباحاً تصل إلى نسبة 100% لبعض الأصناف والزم الدوائية والإكسسوارات، إضافة إلى عروض الشركات والمعامل الكبيرة والهدايا المقدمة من قبلها، في محاولة لتقديم ما يشبه الرشوة، حتى يزيد الصيدلاني مبيعاته من أصناف الشركة المعنية. فيما تتجه الشركات والمعامل اليوم لتقديم عروضها إلى الأطباء بشكل مكثف لكي تدرج أسماء أصنافها الدوائية ضمن وصفاتهم الطبية، وتزيد بذلك مبيعات هذه الأصناف.

حركة خفيفة

إضافة إلى نسب الربح الإجمالية المتراجعة، يعاني الصيدالدة اليوم من قلة الحركة نتيجة ضعف القدرة الشرائحية لعدد كبير جداً من المواطنين. تقول إحدى الصيدلانيات: «بات مشهد «شحادة» الدواء مشهداً اعتيادياً ومكرراً بشكل شبه يومي، وما بين شعور الأسى تجاه هؤلاء الناس والحرص على عدم تكبد خسائر إضافية، يقع الصيدلاني في مشكلة أخلاقية صعبة، يفضل على إثرها الخيار الثاني، معتبراً أننا كلنا بالهوا سوا». ونتيجة قلة الحركة المتمثلة بضعف الطلب، ونسب الربح غير المرضية، لجأ عدد من الصيدالدة إلى خرق القوانين عبر وضع نسب ربح خاصة وكيفية، وإلى اللجوء للترويج لبعض الأصناف المهربة، في محاولة لاستعادة أرباح المهنة، وبما يؤمن سدّ الحاجات المعيشية لهم بالتالي.

النقابة تتفّرج

رغم الجهود الحثيثة التي يبذلها الصيدالدة في محاولة لفت انتباه النقابة إلى مشاكلهم، عبر طرحها مباشرة في النقابة، أو عبر نشرها على مجموعات الفيسبوك الخاصة بهم، إلا أنهم كانوا يفشلون في كل مرة، إذ كثرت الشكاوى حول عدم استجابة النقابة لمطالب الصيدالدة، خصوصاً فيما يخص إلغاء خدمة الريف، التي جرى النقاش حولها كثيراً دون تنفيذ عملي يذكر، إضافة إلى المطالبات برفع نسب الربح، كذلك دون استجابة تذكر، علماً أن المتضرر الأكبر في حال تمّ اتخاذ قرار كهذا هو المواطن الذي يأكل سيات ارتفاع الأسعار والغلاء أينما اتجه. يضاف إلى ذلك مؤخراً استبعاد جزء من

عدد كبير من الخريجين غير قادر فعلياً على فتح صيدلية وإن حدث فغالباً ما يتم بواسطة مستثمر يأخذ ثلث الأرباح أو يستثمر شهادة الخريج مقابل مادي محدود

الصيدالدة من الدعم، في الوقت الذي اشتدت عليهم الأزمات المعيشية والخدمية، كحال الغالبية من المواطنين.

أدوار متفاوتة لفروع النقابات في المحافظات

يجدر بالذكر وجود اختلافات غير مفهومة في أدوار النقابات في المحافظات. يقول أحد الصيدالدة لقاسيون: «في الوقت الذي تبدي نقابة دمشق وريفيها عدم اكتراث واضح فيما يخص شؤون الصيدالدة، تقوم نقابة حلب بتقديم مكافآت ومعائدات لأعضائها، ويقال: إن السبب في ذلك هو اختلاف الواردات، ولكن سبب اختلاف الواردات غير واضح أيضاً»، فيما يشير إلى دور ضعيف للنقابة المركزية في إدارة شؤون الصيدالدة في المحافظات المختلفة، وبما يضمن مصالحهم أسوة بغيرها من النقابات المهنية.

مطالب باستخدام الاسم العلمي بدلاً عن التجاري

كان من ضمن الشكاوى المقدمة من قبل الصيدالدة، شكوى بخصوص اتباع نظام كتابة الأسماء التجارية في الوصفات الطبية بدلاً من كتابة الاسم العلمي، ولدى التدقيق في الموضوع، تبين أن هذا النظام متبع عالمياً، إذ أنه من المعروف أنه في سياق المنافسات بين شركات الأدوية فالأكثر قدرة على التسويق العلمي لها هي الأكثر قدرة على زيادة مبيعاتها وحصتها في السوق، لذلك تلجأ هذه الشركات إلى تعيين ما يسمى بالمندوبين العلميين للقيام بهذه المهمة، لذلك تبدو هذه الشكاوى غير منطقية، وإن كان حسن النية هو المقصود من ورائها. إذ يعرف الصيدالدة أكثر من غيرهم حجم الفساد في عمليات التسويق التي تقوم بها بعض شركات الأدوية، وعمليات «مكافأة»

بعض الأطباء لكتابة أصناف قد لا تكون بجودة غيرها بالحد الأدنى، إن لم تكن أسوأ «مواصفة وجودة ومصدر وسعر». إلا أن مساعي سحب البساط من تحت الأطباء وترك الخيار للصيدلاني باختيار صنف شركة محددة دون غيرها سيحوّل عملية التسويق الجارية حالياً باتجاه «مكافأة» الشركات للصيدالدة بدلاً من الأطباء، أي أن الفساد لن يحل طالما استمرت الشركات والمعامل والأطباء والصيدالدة بالتعامل مع الأصناف الدوائية وفقاً لهذا السياق طمعاً بالمزيد من الأرباح، على حساب المريض طبعاً.

الأزمات خاصة وعامة

تعدّ غالبية المشاكل التي يعاني منها الصيدلاني مشاكل محقّة، وهي تندرج ضمن الأزمات التي تعاني منها شرائح مختلفة من فئات المجتمع، ولا سيما أن عدداً كبيراً جداً من الخريجين الجدد غير قادر فعلياً على فتح صيدلية، وإن حدث ذلك فغالباً ما يتم بواسطة مستثمر خاص يأخذ ثلث الأرباح المحصلة، وغالباً أكثر من ذلك، أو يستثمر شهادة الصيدلي الخريج لقاء مقابل مادي شهري محدود، وهي من المشاكل الرئيسية والهامة التي يعاني منها الخريجون الجدد، والتي تستمر معهم لفترة طويلة، والنتيجة أن البعض من هؤلاء الصيدالدة يصبح كالعامل بأجر بالنسبة للمستثمر! وعليه، فإن مشاكل الصيدالدة عموماً ربما لن تحلّ بغالبيتها قبل حلّ جملة الأزمات الأخرى المسببة لها، اعتباراً من تحكّم شركات الأدوية ومستودعاتها والمهربين، مروراً بعوامل الاستغلال عبر بعض المستثمرين وبعدم تفعيل دور النقابة، وليس انتهاءً بالسياسات العامة المتبعة، وخاصة بما يتعلق بزيادات الأسعار وتخفيض الدعم وتراجع الخدمات و.. و..

وصول الناقلات وابتعاد الفرج!



في الأسواق، والتي تحتاج لفترة لاستعادة توازنها في حال استمرار عمليات التوريد. الكمية الواصلة تبلغ 3,3 ملايين برميل نفط خام، تكفي لتشغيل مصفاة بانياس دون توقف لمدة شهر وثلاثة أيام.

وفقاً لمعدلات الإنتاجية لمصفاة بانياس أعلاه، فإن الكمية المنتجة من البنزين يومياً من المفترض أن تكون بحدود سبعة ملايين لتر بالحد الأدنى يومياً.

زيادة التوزيع بحسب التصريح الرسمي ستبلغ 4 ملايين ليتر بنزين يومياً، مع تسجيل نقص عن الحاجة اليومية البالغة 5,5 ملايين ليتر، بواقع 1,5 مليون ليتر.

كمية النقص اليومي عن الحاجة البالغة 1,5 مليون ليتر ستستمر كبوابة مشرعة لاستغلال الحاجة عبر السوق السوداء، بغض النظر عن مصدر كمياتها!

بالمقابل هناك فائض إنتاج مدور بعد الحصة المخصصة للتوزيع بحدود 3 ملايين ليتر بنزين يومياً، كان من الممكن تغطية نقص الحاجة من خلالها، مع بقاء 1,5 مليون ليتر مدور يومياً.

إجمالي الفائض المدور من الكمية الواصلة بحدود 99 مليون ليتر بنزين، تكفي لمدة 25 يوماً إضافياً تقريباً فقط، بمعدل توزيع 4 ملايين ليتر يومياً حسب التصريح.

بحال لم تصل ناقلات جديدة حتى منتصف تموز الحالي، فمن المتوقع أن تعود الأزمة لتشتد!

وبكل اختصار فإن كل الهرج والمرج عن الناقلات الواصلة لم يكن بالنتيجة كافياً لسد الاحتياجات اليومية من المشتقات النفطية، مع استمرار الأزمة كبوابة مشرعة للاستغلال والنهب والفساد عبر السوق السوداء. فهل هذا هو الانفراج الموعود؟

الواقع بالأوضاع المتعلقة بأزمة المشتقات النفطية!

فالرسائل مازالت تتأخر، وأدوار الانتظار على الكازيات مازالت تنمو، وأسعار السوق السوداء تضخمت بشكل كبير، فقد وصل سعر تنكة البنزين «20 لتراً» إلى حاجز الـ 150 ألف ليرة، مستغلة كالعادة معاناة المواطنين لزيادة أرباح القائمين عليها، وتثقل جراح المواطن الذي يعاني ليس فقط من عدم توفر المحروقات، بل وما يتبع ذلك من آثار كارثية على زيادة أسعار جميع حاجاته الأساسية نتيجة ارتفاع كلف الإنتاج والنقل.

ويبقى السؤال الهام هنا من أين للسوق السوداء تأمين هذا الكم من المادة «المفقودة» لسد جزء من الاحتياجات، بينما تُفقد لدى شركة المحروقات الموزع الحصري رسمياً لها؟

والى متى سوف يبقى الفساد الكبير يستغل بوحشية ذريعة العقوبات الغربية ليزيد أرباحه أضعافاً مضاعفة على حساب الغالبية العظمى من السوريين، وعلى حساب الإنتاج والخدمات؟

حسبة بسيطة للبنزين فقط

تبلغ سعة برميل النفط الخام ما يقارب 160 لتراً تقريباً، ويبلغ ناتجه من بعض المواد المكررة 73 لتراً من البنزين و38 لتراً من المازوت، والباقي مشتقات نفطية أخرى، بما فيها الفيوول.

حسب التصريحات فإن مصفاة بانياس تحتاج إلى 3 ملايين برميل شهرياً للعمل دون توقف، أي 100 ألف برميل يومياً.

هذه الكمية لا تتوافر بشكل مستمر ومتواتر، ما أدى إلى توقف المصفاة عن العمل بسبب نقص التوريدات، وبالتالي زيادة النقص

يبقى السؤال الهام هنا من أين للسوق السوداء تأمين هذا الكم من المادة «المفقودة» لسد جزء من الاحتياجات بينما تُفقد لدى شركة المحروقات الموزع الحصري رسمياً لها؟

تناالت الأخبار خلال شهر حزيران الماضي عن وصول العديد من ناقلات النفط إلى مصفاة بانياس تباعاً، كان آخرها الحديث عن وصول ناقلة هي الرابعة، وقيل إنها تحمل مليون برميل من النفط الخام، بينما بلغت سعة الناقلات الثلاثة التي سبقتها ما مجموعه 2,3 مليون برميل من النفط الخام، أي إنه قد وصلت كمية 3,3 ملايين برميل نفط خام خلال الشهر الفائت، مع وعود باستمرار التوريدات.

■ باسك ياسين

ليترات مازوت يومياً، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي وملاموس على مدة انتظار رسائل البنزين وواقع توزيع المازوت، حيث إنه عند زيادة الكميات من المادة يتقرر العودة إلى الآلية المتبعة سابقاً بتوزيع المادة للسرافيس يوم السبت من كل أسبوع، مقارنة مع التوقف بتزويد السرافيس «الجمعة والسبت»، وأن العمل متواصل لتحقيق زيادات لاحقة.

يجدر بالذكر أن الحاجة الفعلية اليومية للمحروقات في سورية تبلغ 8 ملايين ليتر من المازوت، و5,5 ملايين لتر من البنزين، وذلك بحسب بعض التصريحات الرسمية.

بمعنى أكثر وضوحاً، بحال تم الالتزام بكميات التوزيع المعلن عنها أعلاه، فإن نقص الاحتياجات سيستمر بواقع 1,5 مليون ليتر بنزين يومياً، و3,5 ملايين ليتر مازوت يومياً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نقص الاحتياجات يتم تأمين جزء منها اضطراراً عبر السوق السوداء، وبأسعارها الاستغلالية النهبوية كما جرت عليه العادة.

الأزمة مستمرة

من الملاحظ أنه ومع مرور أكثر من نصف شهر على وصول أولى الناقلات لم يحصل أي تحسن يذكر وملاموس في

وقد انتشر جو من الأمل، معزز بالكثير من التصريحات الرسمية، بقرب انحسار أزمة المشتقات النفطية التي ألقت بظلالها على قطاع النقل والقطاع الإنتاجي والخدمي، وعلى قطاع الكهرباء، الذي شهد أيضاً المزيد والمزيد من التردّي.

فهل سيترجم هذا الجو من الأمل بحمولات الناقلات بشكل فعلي وملاموس؟

الحاجة اليومية والتوزيع

كثرت الوعود الحكومية كما العادة عن قرب انفراج أزمات الانتظار، وقد كان آخرها تصريحات لمدير تشغيل وصيانة سادكوب، حيث قال إن مدة انتظار الرسالة الخاصة بمادة البنزين ستتناقص لتصبح عشرة أيام لكافة المحافظات السورية.

وقالت صحيفة الوطن، نقلاً عن مصادرهما، أن هناك انفراجاً على صعيد المحروقات، ولاسيما مع إعلان وزارة النفط عن حصول تحسن تدريجي في توزيع المشتقات النفطية، وتأكيدها زيادة توزيع مادة البنزين إلى 4 ملايين ليتر، ومادة المازوت إلى 4,5 ملايين ليتر مازوت يومياً، بعد أن كان التوزيع سابقاً لا يتجاوز 3,6 ملايين من البنزين، و4,2

حتى صندوق النقد يخشى تأثير



■ بقلم: نيكولاس مولدر
ترجمة: قاسيون

نشرت «مدونة صندوق النقد الدولي» مقالاً يتحدث عن العقوبات المفروضة من الغرب على روسيا، وأثارها المدمرة على الاقتصاد العالمي، ويعتبر بأن الوقت حان للتفكير في الآثار المترتبة على الإكراه الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي العالمي» ما يكشف في العمق أن النخب الإمبريالية اليوم غير قادرة على الاتفاق على وسيلة لمواجهة واقع أن الدول ترفض بشكل متزايد الانصياع، وأنهم لم يعودوا قادرين على تركيعها.

ورغم أن الكاتب يحاول في نهاية المقال إعطاء الانطباع بأن لدى الغرب القدرة على التضافر «للتخفيف أو لتجنب» الآثار الكارثية للعقوبات على روسيا على العالم الغربي، فمن الواضح أن «الإرشادات والنصائح» التي يسوقها غير قابلة للتحقيق اليوم، وليست أكثر من هلوسات عولمة فقد فيها الغرب-الجشع- قدراته على الهيمنة لصالح الاقتصادات الصاعدة، التي تعلم وزنها الحقيقي على الساحة العالمية. كمثال: كيف يمكن للغرب المتداعي أن يستثمر في البنية التحتية في البلدان النامية وهو غير قادر على الاستثمار في هذه البنية في بلاده كما ينبغي؟ أو كيف بالإمكان لهذه الدول الغربية أن تتساقط وتخفف طلبها على الغذاء والطاقة، وهي بالفعل تواجه مشاكل في تأمين حاجتها من الطاقة، أو في لجم شركاتها عن رفع أسعار المواد الرئيسية ومنها: الغذائية؟ وربما من أكثر «النصائح» هزراً هي تقليل «المزايدات التنافسية»، وكأن بإمكان النظام الرأسمالي الإمبريالي إيقاف حمى المضاربات التي تخدم فكرة «الربح الأقصى» بالنسبة لمن وصل حد إعادة شراء أسهمه ليرتفع ثمنها!

يقول مولدر: منذ ثلاثينيات القرن الماضي، لم يتم وضع اقتصاد بحجم روسيا تحت مجموعة واسعة من القيود التجارية مثل تلك التي فرضها الغرب. ولكن على عكس إيطاليا واليابان في الثلاثينيات من القرن الماضي، تعد روسيا اليوم مصدرًا رئيسيًا للنفط والحبوب والسلع الأساسية الأخرى، كما أن الاقتصاد العالمي أكثر تكاملاً. نتيجة لذلك، فإن عقوبات اليوم لها آثار اقتصادية عالمية أكبر بكثير من أي شيء نشهده من قبل. وينبغي أن يدفع حجم هذه العقوبات إلى إعادة النظر في استخدام العقوبات كأداة لما لها من آثار اقتصادية عالمية كبرى.

العقوبات ليست المصدر الوحيد للاضطرابات في الاقتصاد العالمي. ارتفعت أسعار الطاقة منذ العام الماضي، حيث واجه التعافي الاقتصادي من الوباء سلاسل التوريد المثقلة بالأعباء. وارتفعت أسعار الغذاء العالمية 28% في 2020، و23% في 2021، وزادت 17% هذا العام بين شباط وآذار وحدهما. أضرت الحرب أيضاً بأوكرانيا بشكل مباشر، حيث أدى القتال إلى إغلاق موانئ البلاد على البحر الأسود، ومنع صادراتها من القمح والذرة وزيت عباد الشمس ولسع أخرى.

تم تضخيم آثار فقدان الإمدادات الأوكرانية من خلال صدمتين أكبر: العقوبات التي فرضتها 38 حكومة من أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا على روسيا، وردود فعل الشركات والبنوك العالمية على تلك الإجراءات. لقد أعاق هذا الوباء من القيود- القانونية والتجارية والمالية والتكنولوجية- بشكل كبير وصول روسيا إلى

الاقتصاد العالمي. كما أنها زادت بشكل كبير من نطاق السلع التي لم تعد تجد طريقها إلى الأسواق العالمية المعتادة. تضافرت العقوبات الشاملة ضد روسيا مع أزمة سلسلة التوريد العالمية، واضطراب التجارة الأوكرانية في زمن الحرب لإحداث صدمة اقتصادية قوية بشكل فريد. ومن شأن عقوبات إضافية على صادرات النفط والغاز الروسية أن تزيد من حدة هذه الآثار.

فئة مختلفة

إن إلقاء نظرة على القرن الماضي من التاريخ الاقتصادي يجعل هول العقوبات ضد روسيا أكثر وضوحاً. حتى أقوى العقوبات في فترة الحرب الباردة، مثل: عقوبات الأمم المتحدة والعقوبات الغربية ضد روديسيا «زيمبابوي حالياً» وجنوب إفريقيا في زمن الفصل العنصري، أو العقوبات الأمريكية على كوبا وإيران، لم تستهدف الاقتصادات الكبيرة. بعض العقوبات الغربية المعمول بها حالياً أكثر صرامة من تلك التي تستهدف روسيا- خاصة تلك المتعلقة بإيران وكوريا الشمالية وفنزويلا. لكن هذه الدول لها وزن أقل بكثير في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.

إن تأثير العقوبات على روسيا ينتمي إلى فئة مختلفة تماماً. روسيا هي الاقتصاد الحادي عشر في العالم، ودورها كمصدر رئيسي للسلع الأساسية بين الأسواق الناشئة يمنحها مكانة هيكليّة مهمة. من بين الاقتصادات المتقدمة، تمتلك الولايات المتحدة وكندا وأستراليا فقط بصمة مماثلة في أسواق الطاقة والزراعة والمعادن العالمية. علاوة على ذلك، منذ نهاية

الحرب الباردة، أصبح لدى روسيا اقتصاد منفتح للغاية، حيث بلغت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي 46%. وفقاً لبيانات البنك الدولي. من بين أكبر سبعة أسواق ناشئة، كان للمكسيك وتركيا فقط حصص أعلى في عام 2020 «78% و61%». في القرن الماضي، كانت الثلاثينات العقد الوحيد الذي يمثل سابقة لفرض عقوبات على دول لها وزن مماثل في الاقتصاد العالمي. في غضون ستة

أسابيع من غزو بينيتو موسوليني لإثيوبيا في أكتوبر 1935، وضعت عصبة الأمم حزمة عقوبات ضد إيطاليا، ثامن أكبر اقتصاد في العالم. تم تنفيذه من قبل 52 من أصل 60 دولة ذات سيادة في العالم في ذلك الوقت. وشملت الإجراءات حظراً على الأسلحة، وتجميداً للعمليات المالية، وحظر تصدير عدد من المواد الخام الحيوية للإنتاج الحربي. لكن الإجراءات الأكثر أهمية كان فرض حظر على جميع الصادرات من إيطاليا. كان هذا ممكناً لأن العجز الهيكلي في الحساب الجاري للاقتصاد الإيطالي يعني أن مثل هذا الحظر يضر بإيطاليا أكثر من العقوبات.

من تشرين الأول 1935 إلى حزيران 1936، انخفض الإنتاج الصناعي الإيطالي بنسبة 21.2%. بينما في الأشهر الخمسة الأولى من العقوبات، تراجع الصادرات بنسبة 47% قبل أن تستقر عند ما يقرب من ثلثي مستوى ما قبل العقوبات. أدى حظر العصبة على الواردات من إيطاليا إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية، مثل: اللحوم والفواكه والزبدة، وكذلك المواد

الخام والمصنوعات، مثل: الصوف والمنسوجات والسلع الجلدية. لكن بشكل حاسم فشلت العقوبات في وقف الغزو الإيطالي لإثيوبيا، وذلك إلى حد كبير لأن الولايات المتحدة وألمانيا، أكبر وثالث أكبر اقتصادين في العالم، لم تكونا عضوتين في العصبة، ولم تنضم إلى العقوبات. نتيجة لذلك، واصلت إيطاليا استيراد الفحم والنفط، وتمكنت من تحمل ثمانية أشهر من المشقة الشديدة.

كانت اليابان سابع أكبر اقتصاد في العالم في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، ودولة تجارية أكثر انفتاحاً من إيطاليا. بين صيف عام 1939 وأب 1941، فرض تحالف متنامٍ من الدول الغربية عقوبات قللت تدريجياً من عدد الشركاء التجاريين المتاحين. تسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية في قيام الإمبراطورية البريطانية ومستعمراتها- ومن تحت سيطرتها في آسيا والمحيط الهادئ «الهند وأستراليا ونيوزيلندا وكندا» - بتقييد صادرات المواد الخام الاستراتيجية وإعطاء الأولوية لها للاستخدام داخل الإمبراطورية.

بحلول نهاية العقد، كانت اليابان بالتالي أكثر اعتماداً من ذي قبل على واردات المواد الخام «خاصة النفط وخام الحديد والنحاس والخردة المعدنية» من أكبر اقتصاد في المحيط الهادئ، والذي بقي محايداً: الولايات المتحدة. ثم صعدت الولايات المتحدة تدريجياً إجراءاتها الاقتصادية، حتى فرضت أخيراً حظراً نفطياً كاملاً مع الإمبراطورية البريطانية وهولندا. كما جمعت احتياطات البين الموجودة في الولايات المتحدة بحلول أواخر عام



روسيا هي
الاقتصاد الحادي
عشر في العالم
ودورها كمصدر
رئيسي للسلع
الأساسية
بين الأسواق
الناشئة يمنحها
مكانة هيكليّة
مهمة من بين
الاقتصادات
المتقدمة



العقوبات الغربية على روسيا



اليابان بشدة بسبب تجميد الأصول الأجنبية، وفرض حظر على قدرتها على الحصول على الواردات الحيوية من شريكها التجاري الكبير المتبقي. يظهر الرسم البياني أنَّ حصة التجارة من المخرجات العالمية هي أعلى اليوم بكثير مما كانت عليه في ثلاثينات القرن الماضي، حيث كانت تدور بين 5 إلى 8%، بينما وصلت في عام 2019 إلى 25% من الناتج الإجمالي العالمي.

1941، انخفضت التجارة اليابانية بنسبة 20 إلى 25% في 18 شهراً فقط. في مواجهة انهيار وصولها إلى الواردات الرئيسية، هاجمت اليابان الولايات المتحدة والمستعمرات الأوروبية في جنوب شرق آسيا لتأمين المواد الخام التي تحتاجها للحفاظ على آلة الحرب. في حين أنَّ إيطاليا تحمكت العباء الأكبر من الحظر المفروض على صادراتها، مما قلل من قدرتها على كسب النقد الأجنبي، فقد تضررت



تزويدها بالدعم الاقتصادي من عدمه، وما قد ينتج عن عدم فعل ذلك. من مصلحة رفاهية سكان العالم واستقرار الاقتصاد العالمي، اتخاذ إجراءات متضافرة لمواجهة تداعيات العقوبات المفروضة على روسيا. يمكن أن يساعد عدد من تعديلات السياسة. أولاً: يجب أن تركز الاقتصادات المتقدمة على الاستثمار طويل الأجل في البنية التحتية لتخفيف ضغوط سلسلة التوريد، بينما ينبغي على اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية أن تجعل دعم الدخل أولوية. ثانياً: يجب على البنوك المركزية في الاقتصاد المتقدم تجنب تشديد السياسة النقدية بسرعة لمنع هروب رأس المال من الأسواق الناشئة.

ثالثاً: يمكن معالجة مشاكل الديون وميزان المدفوعات التي تلوح في الأفق في الاقتصادات النامية، من خلال إعادة هيكلة الديون، وزيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وهو نوع من العملات الاحتياطية الدولية. رابعاً: يجب أن تمتد الإغاثة الإنسانية إلى الاقتصادات المتعثرة، وخاصة في شكل غذاء ودواء. خامساً: يتعين على الكتل الاقتصادية الكبرى في العالم أن تبذل المزيد من الجهد لتنظيم طلبها على الغذاء والطاقة، لتقليل ضغوط الأسعار الناجمة عن الاكتناز والمزايدات التنافسية.

ما لم يتم وضع مثل هذه السياسات موضع التنفيذ في الأشهر القليلة المقبلة، فإنَّ القلق الشديد بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2022 وما بعده سيكون له ما يبرره. لقد حان الوقت للتفكير في الآثار المترتبة على الإكراه الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

■ بتصرف عن:

WEAPON SANCTIONS THE

مما كانت عليه في الثلاثينات، مما يقلل من مخاطر التصعيد العسكري. ومع ذلك، فقد أدى تكامل السوق على نطاق أوسع إلى توسيع السبل التي تنتقل من خلالها صدمات العقوبات إلى الاقتصاد العالمي. وبالتالي، فقد أدت عولمة القرن الحادي والعشرين إلى زيادة التكاليف الاقتصادية لاستخدام العقوبات ضد الاقتصادات الكبيرة عالية التكامل. كما ضاعف من قدرة البلدان - المفروضة عليها العقوبات - على اعتماد مبدأ الرد والاستجابة الاقتصادية والتكنولوجية بدلاً من الانتقام العسكري. بشكل عام، تغيرت طبيعة مخاطر وتكاليف العقوبات.

أصبح من الواضح بسرعة، مدى أهمية الآثار غير المباشرة للعقوبات المفروضة على البلدان في الطبقة العليا من الاقتصاد العالمي. بينما تزيل العقوبات صادرات السلع الروسية من الأسواق العالمية المعتادة، ترتفع الأسعار، مما يضغط على فواتير الاستيراد، ويقيّد المالية العامة لأسواق قوى السوق الناشئة، والبلدان النامية المستوردة الصافية للسلع الأساسية. مما لا يثير الدهشة أنَّ هذه البلدان هي بالضبط التي لم تنضم إلى العقوبات ضد روسيا، لأنها الأكثر عرضة لخطر أزمة ميزان المدفوعات، إذا تم تشديد العقوبات على الصادرات الروسية على مدى فترة طويلة.

يجادل كثيرون، بأنَّ صانعي السياسة اليوم يمتلكون كل ما يحتاجون إليه لتجنب تكرار ما حدث في الثلاثينات. تواجه العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مجموعة حادة من المشاكل: ارتفاع الديون، وارتفاع تكلفة الانتقال إلى الطاقة المتجددة، وارتفاع أسعار الفائدة، والركود التضخمي العالمي. يتعين على مجموعة الدول السبع وحكومات الاتحاد الأوروبي التي تفرض العقوبات أن تأخذ على محمل الجد القدرة على

يمكن معالجة
مشاكل
الديون وميزان
المدفوعات التي
تلوح في الأفق
في الاقتصادات
النامية من خلال
إعادة هيكلة
الديون وزيادة
مخصصات
حقوق السحب
الخاصة لصندوق
النقد الدولي

الاكتفاء الذاتي، حيث انخفض الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية إلى أدنى حد له على الإطلاق. وهكذا لم تتسبب العقوبات في الثلاثينات من القرن الماضي إلا بضرر معتدل للاقتصاد العالمي المنهك بالفعل. على النقيض من ذلك، فإنَّ نسبة التجارة العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير اليوم، وهي مدعومة بنظام مالي عالمي قائم على الدولار. بدلاً من الانكماش، تعاني الأسواق في جميع أنحاء العالم من ضغوط تضخم قوية. تولد أسعار السلع المرتفعة مكاسب غير متوقعة للمصدرين، مع تشجيع الاقتصادات المستوردة للطاقة على التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة. وفي الوقت نفسه، فإنَّ تكامل الأسواق المالية المتزايد يجعل تدفقات رأس المال من الاقتصادات المتقدمة حاسمة للنمو والاستثمار في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. يتمتع الاقتصاد العالمي اليوم بمرحلة كبيرة نتيجة لهذا الاعتماد المتبادل، حيث يمكن الحصول على الواردات من أماكن أكثر. ولكنه يحتوي أيضاً على نقاط ضعف أكبر، كالنقاط العقدية في تدفقات السلع والمعاملات المالية.

التكاليف مقابل المخاطر

نتيجة هذه التغييرات، هي أن عقوبات اليوم يمكن أن تسبب خسائر تجارية أكبر من أي وقت مضى، ولكن يمكن أيضاً في الوقت نفسه اعتبار أن العقوبات الحديثة أقل تهديداً مباشراً

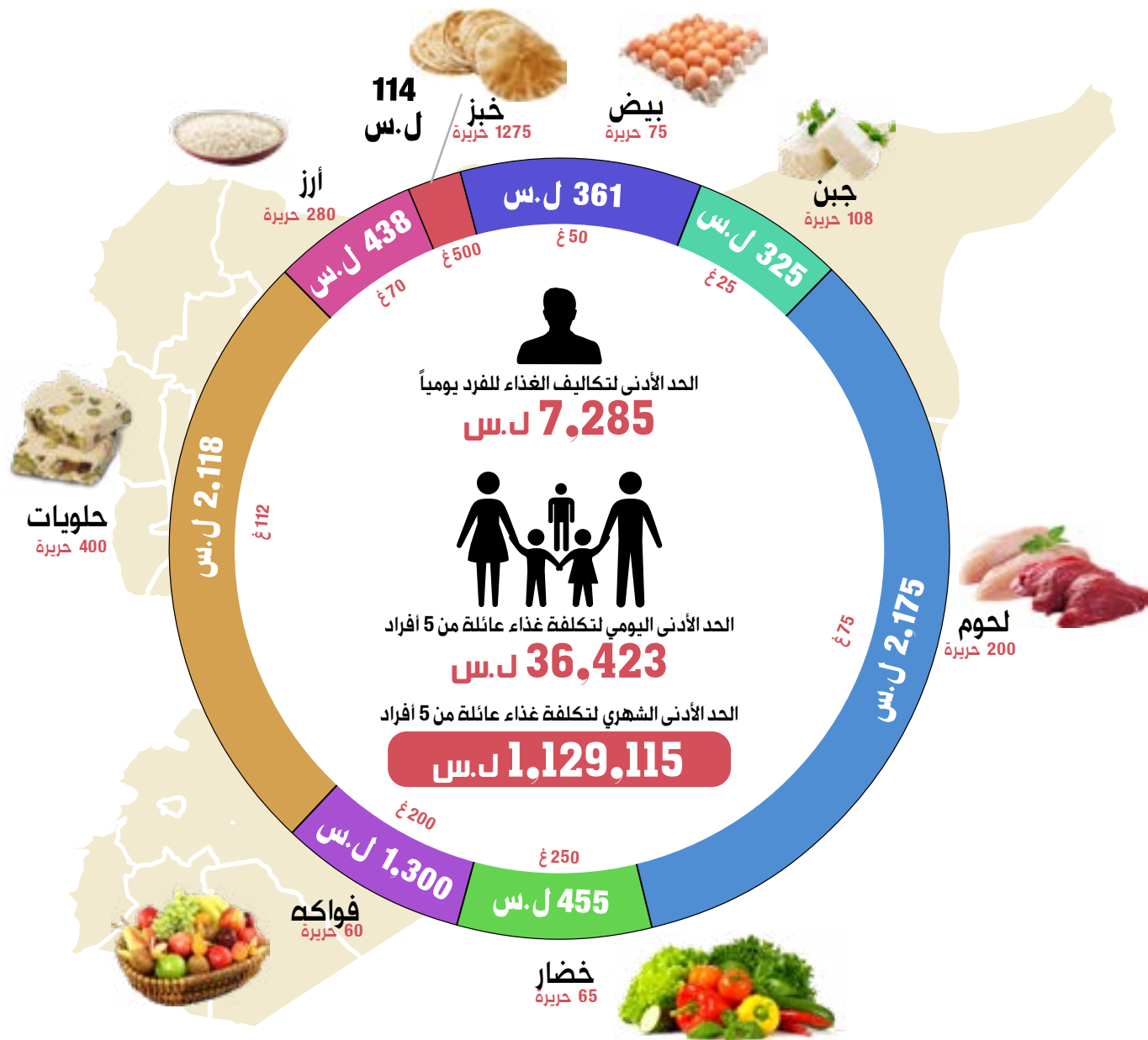
البيئة العالمية

لقد قوضت صدمة الكساد الكبير الكثير من الثقة والتعاون اللذين كانا يدعمان الاستقرار السياسي الدولي. تصاعدت الحروب التجارية إلى خلافات دبلوماسية، مما أدى إلى ظهور اتجاه نحو تشكيل كتلات سياسية واقتصادية. بصفتها وصياً لنظام ما بعد الحرب العالمية الأولى، كان على عصبة الأمم فرض عقوبات على الدول التي كانت تهدد السلام العالمي. أظهرت العقوبات احتفاظ القوى الغربية بثقل كبير في الاقتصاد العالمي. لكن الظروف غير المواتية للكساد، وانعدام التعاون المالي والنقدي الدولي، عني أن العقوبات أدت إلى مزيد من التوترات، ولم تكن في نهاية المطاف قادرة على الحفاظ على السلام.

ما يظهره تاريخ ما بين الحربين، هو أن البيئة الاقتصادية العالمية تحدد الشكل الذي يمكن للعقوبات أن تتخذه وتشكل آثارها. تميز الكساد بأزمة زراعية وانهيار نقدي وتراجع في التجارة. أدت هذه التطورات إلى تقليص الصادرات العالمية، وتجزئة كتلات العملات، وقادت إلى انكماش الأسعار العالمية في معظم الفترة بين عامي 1928 و1939. من ناحية، كان هذا يعني أن عائدات التصدير كانت أقل، وكذلك تكلفة الفصل. ومن ناحية أخرى، جعلت الواردات أرخص، مما ضمن مستوى أساسياً من الوصول المستمر إلى المعادن والمواد الغذائية والطاقة. تم فرض العقوبات في عالم يتزايد فيه

أكثر من 3 ملايين وسطي تكاليف

في منتصف 2022، وقبل استعداد السوريين لاستقبال عيد الأضحى، تجاوز وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكونة من خمسة أفراد، وفقاً لمؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، حاجز الثلاثة ملايين ليرة سورية «والحد الأدنى 1,881,858 ليرة سورية». ليتضح مجدداً حجم الهوة الهائلة التي تفصل الحد الأدنى للأجر في البلاد «والذي لا يتجاوز 92,970 ليرة سورية» عن وسطي تكاليف المعيشة الأخذة بالارتفاع بشكل متواصل.



3,010,973 ل.س

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي بحساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ 1,6

94,120 ليرة، منتقلاً من 1,787,738 ليرة في آذار إلى 1,881,858 ليرة في تموز» ما يعني أن التكاليف ارتفعت بحوالي 5,2% خلال ثلاثة أشهر فقط رغم كل الحديث الرسمي عن تخفيض الأسعار وضبطها خلال الأسابيع الماضية.

وبرصد التغير الذي طرأ على وسطي تكاليف معيشة الأسرة خلال النصف الأول من عام 2022، يتضح أن وسطي هذه التكاليف انتقل من 2,026,976 ليرة سورية في بداية العام إلى 3,010,973 ليرة في تموز الجاري

وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها».

الأجور: من 4,5% بداية العام إلى 3,0% في تموز

ارتفع وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية في مطلع شهر تموز 2022 بمقدار 150,592 ليرة سورية عن التكاليف التي تم تسجيلها في شهر آذار الماضي، حيث انتقل من 2,860,381 ليرة سورية في آذار إلى 3,010,973 ليرة في تموز «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بحوالي

1,881,858 ل.س

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

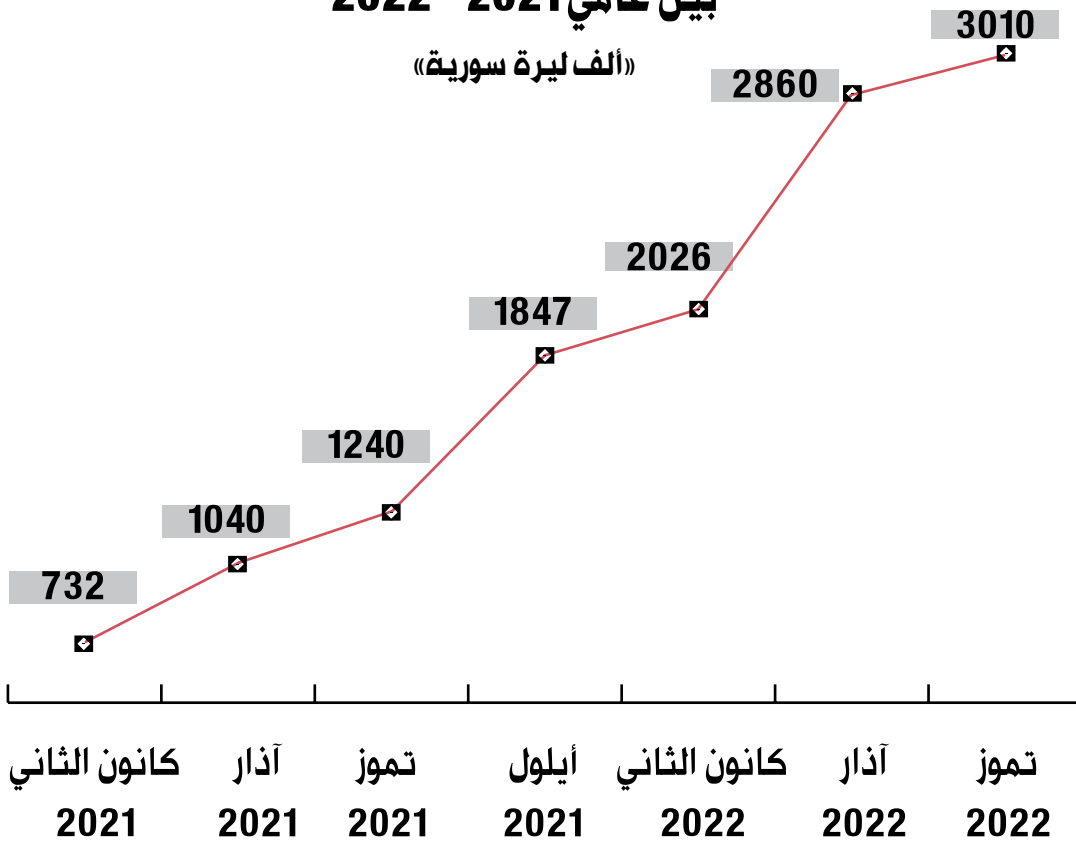
■ قاسيون

خلال اليوم الواحد التي صاغها مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات للاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987، والتي يحصل من خلالها المواطن المنتج على السعرات الحرارية التي تكفل له الحياة وإعادة إنتاج قوة عمله من جديد»، على اعتبار أن تكاليف الغذاء هذه تمثل 60% من مجموع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة، بينما تمثل الـ 40% الباقية الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة «تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة،

انطلاقاً من العدد رقم 1036، اعتمدت «قاسيون» طريقة محددة في حساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية من خمسة أشخاص. وتتمثل بحساب الحد الأدنى لتكاليف سلة الغذاء الضروري «بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى حوالي 2400 حريبة من المصادر الغذائية المتنوعة. ولهذا الهدف، اعتمدت قاسيون على حساب الوجبة الأساسية للفرد

معيشة الأسرة السورية في تموز

وسطى تكاليف معيشة الأسرة السورية من خمسة أفراد
بين عامي 2021 - 2022



وسطى تكاليف معيشة أسرة والحد الأدنى للأجور

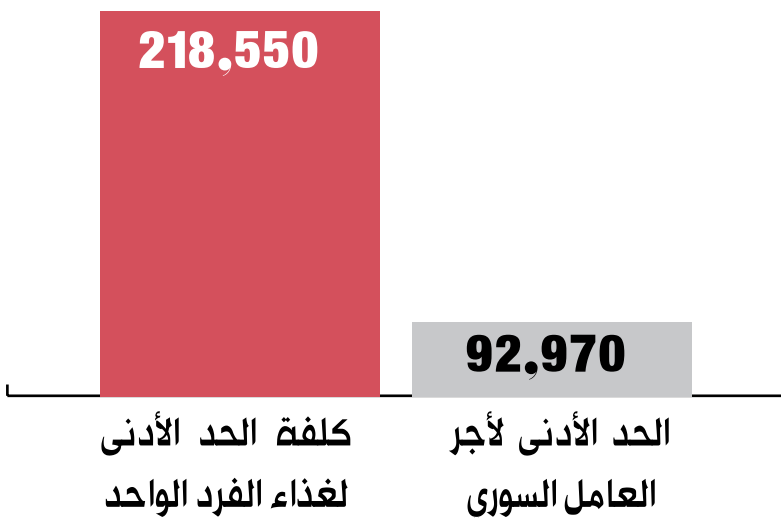
«بالليرة السورية»

3,010,973

92,970

وسطى تكاليف معيشة الأسرة
الحد الأدنى لأجر العامل السوري

كلفة الحد الأدنى للغذاء الشهري للفرد الواحد
مقابل الحد الأدنى للأجور
«ليرة سورية»



26%+



69%+



4,2%+



752,743 ل.س

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 40% من إجمالي تكاليف المعيشة.

العاصمة دمشق.

وطالت الارتفاعات بعض مكونات سلة الغذاء بشكل خاص، ولا سيما الفواكه التي ارتفعت بنسبة 69,6% عن حسابات شهر آذار الماضي، حيث انتقلت تكلفة 200 غرام من الفواكه الضرورية للفرد يومياً من 767 ليرة في آذار إلى 1,300 ليرة في تموز. وكذلك ارتفعت الحلويات بمقدار 26% عن حسابات آذار، إذ تجاوزت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً 2,118 ليرة، بينما كانت في آذار الماضي 1,680 ليرة. وعلى النحو ذاته، ارتفعت تكلفة 70 غرام من الأرز للفرد يومياً من 420 ليرة في آذار، إلى 438 ليرة في تموز، أي أنها ارتفعت بقرابة 4,2%. وحافظت بعض مكونات سلة الغذاء على الأسعار التي سجلتها في شهر آذار، مثل الجبن، الذي ظلت تكلفة 25 غرام للفرد يومياً منه حوالي 325 ليرة، والخبز الذي حافظت تكلفة

«بينما انتقل الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة من 1,266,860 ليرة في بداية العام، إلى 1,881,858 ليرة في تموز». ما يعني أن الارتفاع زاد عن 48,5% خلال ستة أشهر فقط، بينما بقي الحد الأدنى للأجور على حاله عند عتبة 92,970 ليرة سورية، أي أنه لا يغطي - وفق حسابات شهر تموز - سوى 3,0% بعد أن كان في بداية العام يغطي ما يقارب 4,5% من وسطى تكاليف معيشة الأسرة.

تفاصيل التغير
في سلة الغذاء الضرورية

ارتفع الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية لأسرة من خمسة أفراد من 1,072,643 ليرة سورية للأسرة شهرياً في شهر آذار، إلى 1,129,115 ليرة في تموز، وذلك بالاعتماد على أسعار هذه المكونات في الأسواق الشعبية في

2,175 في تموز.

753,931 ل.س للحاجات الأخرى

ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 40% من مجموع تكاليف المعيشة «مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره» من 715,095 ليرة في آذار، إلى 752,743 ليرة في تموز، أي أنها ارتفعت بمقدار 5,4% أيضاً خلال ثلاثة شهور.

500 غرام منه للفرد على سعرها عند حوالي 125 ليرة، والبيض الذي لا تزال تكلفة 50 غرام منه يومياً حوالي 361 ليرة.

وسجلت أسعار مكوّنين من سلة الغذاء انخفاضاً عن أسعار آذار، وهي الخضروات التي انخفضت أسعارها إلى النصف تقريباً، حيث انتقلت تكلفة 250 غرام للفرد يومياً من 955 في آذار إلى 455 في تموز. بينما سجلت أسعار اللحوم «الدجاج واللحوم الحمراء» انخفاضاً ضئيلاً عن حسابات آذار الماضي، حيث انتقلت تكلفة 75 غرام منها للفرد الواحد يومياً من 2,288 ليرة في آذار إلى

موسم القمح الحالي كسابقه مع فارق أزمة الغذاء طبعاً



ما تزال عمليات حصاد محصول القمح للموسم الحالي وتسويقه إلى مراكز المؤسسة العامة للحبوب مستمرة في البلاد، وسط تفاؤل رسمي بكميات إنتاج أفضل لهذا العام.

■ حاسة سليمان

فقد صرح المدير العام للمؤسسة العامة للحبوب أن: «كميات المادة المسلمة تفوقت هذا العام عن إنتاج العام الفائت بنسب جيدة، ونأمل أن تكون الفترة القادمة حافلة بتوريد كميات إضافية، والموسم مستمر حتى نهاية الشهر التاسع».

الحصاد والمعاونة المتكررة

لا يخلو موسم الحصاد -الذي يعد آخر مراحل معاونة الفلاح المستمرة طيلة الموسم، كما كل عام- من ذات المنغصات، في ظل ظروف معاونة واحدة تواجه الفلاحين في إنجاز هذه العمليات، والتأجئة بشكل رئيسي عن نقص كميات الوقود اللازمة لمثل هذه العملية. وتختلف نسب إنجاز حصاد الأراضي بين محافظة وأخرى، كما تتفاوت المعاونة في نقص عدد عمال الحمل والعائلة من منطقة لأخرى كذلك الأمر، والتي تؤدي إلى تأخر تسليم الحبوب بالسرعة المطلوبة. فبحسب اللجنة التسويقية في ريف دمشق مثلاً، فإن تكلفة حصاد الدونم هي 30 ألف ليرة، وساعة الدراس بـ 12 ألف ليرة!

نسب الإنجاز

تختلف نسب إنجاز عمليات الحصاد والتسليم لمراكز الحبوب من محافظة لأخرى، والأرقام التالية هي آخر إحصاءات رسمية محلية عن ذلك، بحسب كل محافظة:

ريف دمشق: بلغت المساحات المحصودة حتى تاريخ 29 حزيران وفقاً للأرقام الرسمية حوالي 5300 هكتار، ووصلت نسبة الأقماع المحصودة للمراكز إلى 5400 طن، من نسبة الأراضي المزروعة وفقاً للخطة الزراعية والمحددة بـ 15 ألف هكتار.

حلب: بلغت الكميات المحصودة حتى تاريخ 26 حزيران بحدود 117 ألف طن، 80 ألف هكتار مروي، و10 آلاف هكتار بعل قابل للحصاد، وتم حصاده بشكل كامل، في حين تبلغ المساحة المزروعة 90 ألف هكتار مروي و40 ألف هكتار بعل.

حماة: بلغت المساحة المزروعة في محافظة حماة 44 ألف هكتار، بينما المساحة القابلة للحصاد بلغت 36 ألف هكتار، وأنجز حتى تاريخ 23 حزيران ما يقارب 30 ألف هكتار منها 16 ألف هكتار مروي 14 ألف هكتار بعل، وبلغت الكميات المسلمة نحو 22 ألف طن.

السليمة: المساحة المحصودة 2600 هكتار، بينما المزروعة 5200 هكتار، والكميات المسلمة حتى تاريخ 23 حزيران هي 659 طن.

الغاب: المساحة المحصودة 49268 هكتار، وإجمالي المساحة المزروعة 52188 هكتار، وبلغت الكميات المسوقة 93 ألف طن حتى تاريخ 29 حزيران.

حمص: بلغت نسبة المساحات المحصودة حوالي 75% من نسبة الأراضي المزروعة، حيث إجمالي المساحات المزروعة من

المروي والبعل يقارب 34 ألف هكتار، وبلغت نسبة الكميات المسوقة 38 ألف طن حتى تاريخ 29 حزيران.

طرطوس: بلغت المساحة المحصودة حتى تاريخ 23 حزيران حوالي 8209 هكتار، منها 3206 مروي و5003 بعل، وبلغت الكميات الموردة إلى مؤسسة الحبوب حوالي 5308 طن.

الرقّة ودير الزور: بلغت الكميات المسوقة إلى الحكومة في الرقة 18276 ألف طن بين دوكما ومشول، بينما بلغت المساحات المحصودة حوالي 100 ألف هكتار، بينما في دير زور بلغت نسبة الأراضي المحصودة حوالي 12 ألف هكتار.

الحسكة: بلغت الكميات المسوقة إلى مؤسسة الحبوب حوالي 9 آلاف طن، بينما نسبة الأراضي المحصودة 83700 هكتار، ومجمل المساحات المزروعة مقدرة بـ 95 ألف هكتار.

إدلب: المساحة الأراضي المحصودة 7250 هكتار، أما الكميات المسوقة للمؤسسة حتى تاريخ 19 حزيران بحدود 5800 طن، والمساحة القابلة للحصاد 6800 هكتار للبعل، و3000 هكتار للمروي، في حين بلغت المساحة المزروعة بالقمح المروي 3,057 هكتار والبعل 16,980 هكتار.

السويداء: بلغت المساحة المزروعة بالقمح في السويداء إلى 33,244 هكتاراً بعل، و766 هكتاراً مروباً، بينما وصلت مساحة الأراضي المحصودة حتى تاريخ 23 حزيران 3255 هكتار، ونسبة الكميات المسوقة بحدود 100 طن.

وبالاعتماد على الأرقام أعلاه، فإن نسبة الكميات المسوقة والمسلمة لمؤسسة الحبوب قد بلغت بمجموعها 314,545 طن تقريباً، حتى نهاية شهر حزيران الماضي. ووفقاً لتصريح مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة فإن كميات الإنتاج لهذا العام

**أرقام الكميات
المسوقة والمقدرة
بـ 314 ألف طن حتى
الآن والقابلة للزيادة
المحدودة فإنها
باحسن الأحوال
لن تغطي حاجة
سورية الفعلية من
الطحين اللازم للخبز
فقط!**

أفضل من العام السابق، والموسم مستمر حتى نهاية الشهر التاسع، حيث ذكر أن نسبة الأراضي التي حصدت بلغت 465,613 هكتار، بينما الكميات المسوقة 304 آلاف طن.

الحاجة الفعلية والاستيراد

حسب الأرقام الرسمية المحلية، فإن الحاجة الفعلية لسورية تقدر بـ 3,9 ملايين طن من القمح لتغطي كافة الاحتياجات، من طحين إلى معكرونة وبرغل وصناعات تعتمد على المحصول...إلخ.

وبناء على أرقام الكميات المسوقة والمقدرة بـ 314 ألف طن حتى الآن، والقابلة للزيادة المحدودة حتى نهاية الموسم، وإن كانت أفضل حالاً من الكميات المسوقة خلال الموسم السابق «المقدرة بـ 360 ألف طن، والمصنف على أنه الأسوأ على الإطلاق منذ سنوات» والذي قيل بحينه أنه عام القمح، فإنها بأحسن الأحوال لن تغطي حاجة سورية الفعلية من الطحين اللازم للخبز فقط!

فهل يستوي ذلك مع الحديث الرسمي عن كون الموسم الحالي جيداً، باعتبار أن المقارنة مع الموسم الماضي ليست ذات معنى، باعتباره كان من المواسم السيئة!

ومن المفروغ منه، أن ذلك يعد نتيجة لعدة أسباب أساسية متكررة في كل سنة وفقاً لسياسات الحكومة الأخذة بتخفيض الدعم عن الزراعة عموماً، وللزراعات الاستراتيجية خصوصاً، بدءاً من دعم الزراعة بالأسمدة والمبيدات الحشرية والعشبية والمحروقات اللازمة لعمليات السقاية وعمليات الحصاد، وليس انتهاء بعدم وجود خطة للتخفيف من آثار الجفاف، وصولاً للأسعار التسويقية التطفيفية، على الرغم من كل الحديث الرسمي الذي يتحدث عن الدعم وعن التشجيع على زراعة القمح.

فجميع تلك الأسباب تضع الفلاح تحت عامل

ضغط تحمل تكاليف الإنتاج على عاتقه، كما وتضعه تحت خيار تسويق جزء من محصوله بالأسعار المجدية والموازية لتغطية جزء من تكاليف إنتاجه، والمنافسة لأسعار المؤسسة العامة للحبوب.

فالموسم السابق وصل بحسب بعض الإحصاءات إلى 1,9 مليون طن، بينما المسوق لمؤسسة الحبوب كان لا يتجاوز 360 ألف طن.

واستناداً إلى جملة الأسباب والتجارب المريرة السابقة، والمكررة خلال الموسم الحالي، فلن يكون موسم القمح الحالي أفضل بكثير عن سابقه!

ولعل تلك السياسات الحكومية مدروسة إلى تلك الدرجة التي تبرر عمليات الاستيراد اللاحقة، نتيجة فشل موسم القمح الذي لا بديل عنه سوى الاستيراد اضطراراً!

مفارقة

أما المفارقة، فهي أن أزمة الحبوب العالمية التي يجري الحديث عنها قد تم تجاهلها حكومياً، وكأن هذا التجاهل يعفيها من مسؤولياتها حيالها وحيال تأمين الاحتياجات المحلية، وخاصة على مستوى الأمن الغذائي، حيث لم تسجل أية جهود حكومية إضافية لدعم موسم القمح توازياً مع هذه الأزمة، بل بقيت سياساتها الزراعية على حالها، كما استمرت بقية السياسات أيضاً، وليبقى عنوان الاستيراد هو الخيار الأمثل والمفضل على ما يبدو، وبما يعزز من دعم إضافي لجيوب مستورديه من كبار الحيتان، بزيادة الأزمة الغذائية العالمية، وأزمة سلاسل التوريد المستجدة وغيرها، وبغض النظر إن كان المواطن سيدفع فاتورة كل ذلك بالنتيجة نحو المزيد من الجوع والفقر، بالإضافة لما تتكبده خزينة الدولة من خسائر، والاقتصاد الوطني بالمجمل.

كسينجر يتحدث مجدداً فهل تستجيب موسكو هذه المرة؟



عاد كسينجر لطرح «أرائه» مجدداً، حول مستقبل الحرب في أوكرانيا، والسيناريوهات التي يرى العجز أنها مازالت مطروحة على الطاولة حسب اعتقاده، ولكن اتسم حديث وزير الخارجية الأسبق - ومستشار الأمن القومي الأمريكي - بنكهة مختلفة، تثبت من جديد السبب الحقيقي الذي دفعه للحديث منذ البداية! وهو محاولة التحكم بنتائج المواجهة الدائرة حالياً على المستوى العالمي.

■ علاء ابو فراج

عبر هنري كسينجر وفي مناسبتين متقاربتين - كانت أخرهما مؤتمر دافوس في 23 من شهر أيار الماضي - عن مقترحات من شأنها حسب اعتقاده تجنب «صدمات وتوترات لن يتم التغلب عليها بسهولة» شرط أن يجري البدء في تنفيذها خلال شهرين كحد أقصى، واليوم، بعد مضي أكثر من شهر على هذه التصريحات، أطل «ثعلب واشنطن» مجدداً ليتحدث بنبذة مختلفة، فما الذي حدث خلال هذا الشهر؟ وهل لا تزال صلاحية مقترحات كسينجر صالحة للتنفيذ كما يدعي؟

ما بين «دافوس» واليوم

في مادتين سابقتين، الأولى: للمحرر السياسي في موقع قاسيون بتاريخ 25 أيار الماضي، والأخرى تلتها في تاريخ 23 حزيران، أعدها مركز دراسات قاسيون، وفي المادتين استنتج يفسر كلمات كسينجر بوصفها تعبير عن قناعة موجودة لدى تيار في النخبة المالية الأمريكية، والتي تفيد بضرورة إيجاد طريقة لوقف الارتدادات العالمية لما يجري في أوكرانيا، والتي من شأنها تقويض أسس العالم الذي بنته واشنطن لخدمة مصالحها، وكان طرح هذه النخب الذي عبر عنه كسينجر يقول: إن أوكرانيا قد تضطر «للتنازل عن جزء من أراضيها» لوقف الحرب، وسيكون الوضع المحايد لأوكرانيا هو الوضع المثالي، مما سيسمح لها حسب كسينجر لأن تكون «جسراً بين روسيا وأوروبا» عوضاً عن خط للمواجهة، وذهب عراب الانفاقية الصينية - الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي - للتنبية إلى خطورة دفع روسيا نحو تحالف دائم مع الصين، وخصوصاً بعد أن تذكر فجأة أن «روسيا كانت عنصراً أساسياً في أوروبا خلال الـ 400 سنة الماضية».

أي أن هذا الطرح كان بمثابة محاولة لعقد صفقة ما مع روسيا، يتنازل بموجبها الغرب عن ورقة أوكرانيا التي تلاعب بها طوال سنوات، في مقابل إبعاد روسيا عن الصين، ووضع حد للخطوات التي يسعى البلدان وحلفائهم لها، بهدف إنهاء الهيمنة الأمريكية وتحطيم أدواتها الأساسية. وكان الاستنتاج النهائي الذي وصلت له المادة التي أعدها مركز دراسات قاسيون، يقول بفشل الغرب في عقد صفقة المحاصصة هذه، وخصوصاً بعد إعلان الرئيس الروسي في منتدى سانت بطرسبورغ الاقتصادي بأن: «نظام القطب الواحد انتهى، ولن يعود مرة أخرى» وإعلانه اللاحق بعد ذلك بأيام قليلة عن بدء العمل على «إنشاء عملة احتياط دولية على أساس سلة عملات دول بريكس».

ما الذي يقوله اليوم؟

في لقاء مطول مع سببكتيتور، قال هنري كسينجر: إن الغرض الأساسي من تصريحاته في دافوس كان التنبيه إلى أنه يجب التعامل مع ما يجري في أوكرانيا قبل أن يدفعنا زخم

مما سيجعل مهمة روسيا أصعب، وتكاليفها أكبر، بل أنه يشكك أيضاً بقدرة روسيا الحفاظ على أجزاء من أراضيها «في إشارته إلى القرم».

يوماً بعد يوم، يتضح أن محاولة جر روسيا لصفقة ما في أوروبا احتمال غير قابل للتحقيق، وخصوصاً أن الصفقة المطروحة من قبل واشنطن تركز على إعطاء روسيا جزءاً من «الكعكة الأوكرانية» في الوقت الذي تسعى فيه موسكو إلى شيء مختلف تماماً، وهو تثبيت قواعد جديدة في أوروبا، تضمن من خلالها أمن روسيا، مما يعني أن استمرار الناتو بوصفه غطاء للوجود الأمريكي في أوروبا لم يعد ممكناً، وإن العملية العسكرية التي تهدف لفرض حياض أوكرانيا لها أبعاد استراتيجية أكبر بكثير من حدود القرم أو الدونباس. ويضاف إلى ذلك أن واشنطن تأمل خائبة - وهو ما يعلنه كسينجر صراحة - في إبعاد روسيا عن الصين، عبر استغلال «الخلافات» التي يراهن كسينجر أنها ستظهر، كما لو أنه لا يدرك ما الذي يعنيه الجهد الاستراتيجي الذي تبذله روسيا والصين معاً، لإنهاء الهيمنة الإمبريالية، وطي صفحة قائمة من استغلال دول الشمال المجحف لدول الجنوب! روسيا تدرك اليوم حجم الارتدادات العالمية لمعركتها في أوكرانيا، وتترك الإمكانات الكبرى التي فتحتها هذه المعركة لتغيير النظام العالمي الذي نعيشه اليوم، ولهذا لا يمكن لـ 4% من أراضي أوكرانيا - التي يعرضها كسينجر على روسيا - أن تكون كفيلاً بوقف الخطوات الروسية، لأن المسألة ترتبط أولاً، بوجود روسيا من عدمه وضرورة منع الغرب من تحويل أوكرانيا إلى تهديد. وترتبط ثانياً: بإدراك الدول الصاعدة أن تحقيق خطوات للأمام لا يمكن أن يتم دون تحطيم الهيمنة الغربية وأدواتها.

قبل أن يستنكرها، ليضيف بأن هذا الأخير وفي تصريحاته للفايننشال تايمز تحدث بما يتطابق مع مقترح كسينجر السابق، أي أنه يقول: إن أوكرانيا وعلى لسان رئيسها قبلت خطوط 2014 «القرم وجزء من الدونباس»، وإذا أردنا صياغة هذه الرسالة بشكل أوضح، ستكون بمثابة تحذير أخير لأوكرانيا بأنها أداة لا حق لها في تحديد موقفها وشروطها في هذه الحرب، بل عليها القبول علناً بأنها أداة أمريكية وألا تقاوم المصير الذي تضعه واشنطن لها، ولا يحق لها الاعتراض علناً على «سيدها الأمريكي» حتى عندما يفاوض على أراضيها.

رسالة إلى الدول الغربية: إمكانية ردع روسيا محدودة، وإن تحقيق النتائج الجيدة يتطلب انخراطاً مباشراً في هذه الحرب، فالإشارة إلى إمكانية إلحاق هزيمة بروسيا، وإعادة فرض السيطرة حتى على القرم، ما هي إلا محاولة أمريكية جديدة لدفع الدول الأوروبية إلى حثها، عبر رمي طعم مغر أمامها، بما يتماشى مع استراتيجية واشنطن بضرب منافسيها بعضهم بعضاً «روسيا والاتحاد الأوروبي في هذه الحالة» وخصوصاً أنه أشار إلى إمكانية تحقيق هذا دون انخراط مباشر من قبل واشنطن وسلاحها النووي! فوجود قناعة باستحالة هزيمة روسيا سيدفع الدول الأوروبية عاجلاً أم آجلاً إلى إعادة النظر في تمويل هذه الحرب، ولكن زرع أمل ما «يحفظ ماء الوجه الأوروبي» كفيل بددعة بعد الرؤوس الحامية الأوروبية.

رسالة إلى روسيا: يبدو شكلياً أن الصفقة لا تزال مطروحة على الطاولة، إلا أنها لم تعد تضمن حياض أوكرانيا ولا تضمن بقاءها بعيدة عن الناتو، ما يعني أن على روسيا أن تقبل بأقل مما هو مطلوب بالنسبة لها، ولكن كسينجر يضيف تحذيراً مبطناً، أن معركتها مع أوكرانيا يمكن أن تتسع أكثر بعد أن تخرط الدول الأوروبية في «حرب روسيا»

ربما تسعى النخب
الأمريكية وعبر أحد
ممثلها لأن ترسل
جملة من الرسائل لا
إلى روسيا فحسب
بل إلى أوكرانيا
والدول الأوروبية
أيضاً

الحرب إلى «مرحلة لا يمكن التعامل معها سياسياً». ولكن هذه المرة أشار إلى أن هناك ثلاثة احتمالات قائمة لم يكن قد جاء على ذكرها في حديثه السابق، الاحتمال الأول: هو أن تحتفظ روسيا بمواقفها الجديدة والتي تشمل 20% من أوكرانيا، والتي تضم حسب تعبيره، معظم الدونباس، والمنطقة الزراعية والصناعية الأساسية في البلاد، وشريط من الأرض على طول البحر الأسود. مما يجعل هذا الاحتمال بمثابة انتصار لروسيا، وسيفقد الناتو «دوره الحاسم السابق». أما الاحتمال الثاني: سيكون «بدفع روسيا بعيداً عن الأراضي التي سيطرت عليها في هذه الحرب بما فيها القرم» ولكنه لم يغفل أن ذلك سيحول الحرب إلى «حرب مع روسيا» في إشارة إلى دخول الغرب بشكل مباشر في الصراع. وأشار أن الاحتمال الثالث: يتمثل في العودة إلى ما كان عليه الوضع قبل 24 شباط، وهو ما ذكره في دافوس، ولكنه تحدث عنه هذه المرة بوصفه إنجاز غربي مهم، يكاد يكون بمثابة خسارة لروسيا! وأسهب كسينجر بالحديث: بأن نجاح «الحلفاء» في تثبيت هذا السيناريو سيعني أن «الناتو سيكون أقوى وخصوصاً بعد انضمام فنلندا والسويد، مما سيزيد من قدرته في الدفاع عن دول البلطيق، وسيتم إعادة تسليح أوكرانيا التي ستملك أكبر قوة برية في أوروبا، والتي ستعزز روابطها مع الناتو إن لم تكن عضواً فيه».

الاحتمالات الثلاثة التي تحدث عنها مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، يمكن قراءتها على عدة مستويات والتي وعلى الرغم من اختلافها إلا أنها لا تتناقض فيما بينها، بل ربما تسعى النخب الأمريكية وعبر أحد ممثليها بأن ترسل جملة من الرسائل لا إلى روسيا فحسب، بل إلى أوكرانيا والدول الأوروبية أيضاً.

رسالة إلى أوكرانيا: أشار كسينجر بنوع من الخبث إلى أن زيلينسكي لم يقرأ تصريحاته

الناتو يبني جداراً فاصلاً بين أوروبا وروسيا!



■ يزن بوظو

عقد حلف شمال الأطلسي «الناتو» قمته السنوية في العاصمة الإسبانية مدريد يوم الأربعاء 29 حزيران، وانتهى بإصداره «مفهماً استراتيجياً» جديداً، ينطوي بمجمله على اعتبار روسيا «التهديد المباشر والأهم على أمن الحلفاء».

المفهوم الجديد.. روسيا تهديد مباشر

خصت **الاستراتيجية الجديدة** ببؤدها الـ 49 عدة نقاط متعلقة بروسيا والعلاقة معها، وكانت قد سبقته نقاط أخرى تتحدث عن التهديدات الدولية عامة، والتي تعني ضمناً روسيا أيضاً، فضلاً عن نقطتين تخصان الصين، أما ما تبقى من نقاط فهي تتحدث عموماً عن استمرار عمل الحلف نحو ضمان أمن أعضائه، والتعاون والدفاع المتبادل على المستويات العسكرية والأمنية بأنواعها المختلفة، من صراعات تقليدية أو سيبرانية سواء في أوروبا أو غيرها من المناطق التي تؤثر على أمن الحلفاء من وجهة نظرهم، ومكافحة الإرهاب، وإدارة الأزمات.

وعليه، فإن المفهوم الجديد كما يتضح من الاستراتيجية المعلنة يتكثف بنقطة الثامنة: «الاتحاد الروسي هو التهديد المباشر والأهم على أمن الحلفاء والسلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية-الأطلسية...» مع ذكر مجموعة من الادعاءات والتهامات لروسيا، كسعيها للتخريب والعوان وغيرها، بما يرسم الإستراتيجية الجديدة للناتو دولياً، ضمن هذا السمت العام في أية نقطة أو ملف من الملفات الدولية.

تحذير الصين واللعب على علاقتها مع روسيا

في النقطة الـ 13: «طموحات وسياسات جمهورية الصين الشعبية القسرية تتحدى مصالحنا وأمننا وقيمنا. تستخدم جمهورية الصين الشعبية مجموعة واسعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية لزيادة وجودها العالمي.. بينما تظل غامضة فيما يتعلق بإستراتيجيتها ونواياها وتحشيداتها العسكرية. تستهدف العمليات الهجينة والسيبرانية الخبيثة لجمهورية الصين الشعبية، وخطاب المواجهة خاصتها، ومعلوماتها المضللة للحلفاء، وتضر بأمن الحلفاء...».

بينما في النقطة الـ 14: «نبقى منفتحين للمشاركة البناءة مع جمهورية الصين الشعبية بما في ذلك بناء الشفافية المتبادلة بهدف حماية المصالح الأمنية للحلف. سنعمل سوياً كحلفاء بمسؤولية لمواجهة التحديات المقدمة من جمهورية الصين الشعبية للأمن الأوروبي-الأطلسي، وضمن قدرة الناتو على الدفاع عن أمن الحلفاء».

يُعدّ ذكر الصين ضمن المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو بهذا الشكل هجناً وغريباً بحد ذاته، إلا أنه مفهوم باعتبار الحلف بات كلياً أداة أمريكية بامتياز، ويتحرك وفق مصالح واشنطن بالدرجة الأولى، إن لم تكن الوحيدة، فعلى الرغم من أن علاقة روسيا وبعضها بعضاً، ضمن موازين القوى

لا يبدو أن حلف شمال الأطلسي- الناتو- يرغب بالإبقاء على أية فرصة للحوار أو السلام مع روسيا، وذلك على الرغم من خساراته المتتالية، التي تضعف دوله الأعضاء الأوروبيين بالدرجة الأولى، وتدفعهم بشكل أكبر نحو احتمالات صراع عسكري مباشر معها، فالولايات المتحدة تعبد اليوم مساراً تصعيدياً جديداً، ويجري إدراجه ضمن الاستراتيجية الجديدة.

الولايات المتحدة المتأزمة ترى في الاتحاد الأوروبي خصماً اقتصادياً أيضاً، وينبغي إضعافه وتصدير ما أمكن من الأزمة إليه

أوروبا وروسيا بالدرجة الأولى، ويلقي بتأثيراته على استدامة الصراع في أوكرانيا، التي تتلقى بدورها مساعدات عسكرية ضخمة لدرجة تجعل منها ساحة حرب بالوكالة بين روسيا والولايات المتحدة، ويؤدي ذلك بالحصلة لإنشاء ضغوط كبرى على الدول الأوروبية.

ناتو أمريكي وإعلان عزل أوروبا

لم تعد تخفى على أحد درجة التناقضات والخلافات الأوروبية-الأمريكية الحاصلة والمنطلقة بشكل دائم، منذ عقد على أقل تقدير وحتى الآن، والتي تعبر عنها الدول الأوروبية فرادى وصراحة خارج المؤسسات المشتركة، كالاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو المهيمن عليهما أمريكياً من جهة، واللذين يتضمنان ممثلين أوروبيين تابعين لواشنطن بطبيعة الحال من جهة أخرى، لتلك الدرجة التي أعلن بها الأوروبيون مثلاً على لسان الرئيس الفرنسي ماكرون قبل عامين برغبتهم ببناء تحالف عسكري أوروبي مشترك جديد، لا وجود فيه للولايات المتحدة، فسلوك مؤسسة الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، يمثل مصالح واشنطن بالدرجة الأولى، بما فيها «المفهوم الاستراتيجي» الجديد هذا، الذي يضع جداراً فاصلاً وعالياً بوجه العلاقات الروسية/الأوروبية- يذكرنا بجدار برلين نفسه مع اختلاف المواقع والمواقف- مع تلميح ببناء شبيه له بالعلاقات الصينية/الأوروبية، والذي لن يؤثر في نهاية المطاف إلا إلى عزل القارة العجوز عن التطورات العالمية الجديدة، المقادة من قبل روسيا والصين بالدرجة الأولى، وإبقائها قسراً تحت مظلة واشنطن.. فيمكن القول الآن، بالاستناد إلى النقطتين اللتين تخصان الصين مباشرة على أقل تقدير: إن سياسة «الغموض الاستراتيجي» الأمريكية تجاه الصين قد باتت الآن سياسة أوروبية أيضاً، ومفروضة عليها

يعد ذكر الصين ضمن المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو أمراً مفهوماً باعتبار الحلف بات كلياً أداة أمريكية بامتياز ويتحرك وفق مصالح واشنطن بالدرجة الأولى إن لم تكن الوحيدة

عبر هذا الهيكل العسكري. ولا ننسى أن الولايات المتحدة المتأزمة ترى في الاتحاد الأوروبي خصماً اقتصادياً أيضاً، وينبغي إضعافه، وتصدير ما أمكن من الأزمة إليه، ويجري ذلك ضمن خصوصية العلاقة بينهما عبر إدارة هذا الأمر والسيطرة على دول أعضائه باستخدام هذه الأدوات/ المؤسسات المختلفة.

انضمام السويد وفنلندا

ضجت وسائل الإعلام مؤخراً بأنباء اتفاق تركيا مع السويد وفنلندا على تنفيذ الأخيرتين لشروط أنقرة من أجل موافقتها على انضمامهما لحلف الناتو، وقيام الأخيرة بإرسال دعوتين رسميتين لكلا البلدين من أجل الانضمام وحضورهما للقمّة السنوية في مدريد كدستمين. ولكن سرعان ما خففت أصوات الاحتفالات الغربية تلك مع تأكيد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن موافقة بلاده لن تصدر مطلقاً قبل أن تقوم كلاً من السويد وفنلندا بالتنفيذ الفعلي والعملي للشروط التي تتضمن تسليم شخصيات سياسية من حزب العمال الكردستاني، وما يسمى بمنظمة فتح الله غولن الموجودين في البلدين، واعتبار الكيانين «إرهاباً»، ورفعهما العقوبات المطبقة منهن على تركيا. وعليه عملياً، فإن مسألة انضمامهما لا تزال موضوع صد ورد، وستحتاج الكثير من الوقت قبل موافقة أنقرة رسمياً، حيث أن الرضوخ لمطالب تركيا ينطوي على ردود فعل داخلية، سواء ضمن البلدين أو ضمن أوروبا ككل، لا يمكن للسويد أو فنلندا تجاهلها أو التهور بها، ومن جهة أخرى، فإن انضمامهما لا يشكل بالضرورة ومن الناحية العملية تهديداً لروسيا، طالما لن يجري نقل قواعد أو جنود عسكريين إليهما، وفقاً لتصريحات البلدين الرسمية، إلا أن ذلك لا يعد أمراً ثابتاً بطبيعة الحال.

معادلة أمريكية... انتخابات تقترب ومعارك الهامشية تشتد



تقترب الولايات المتحدة من موعد الانتخابات النصفية المزمع عقدها في تشرين الثاني المقبل، وتؤثر هذه الانتخابات بشكل كبير على عمل الرئيس وحزبه، وخصوصاً في حال خسارة الديمقراطيين أغليبيتهم الضئيلة في الكونغرس ومجلس الشيوخ، وهو المرجح، مما سينتج حالة من الشلل لدى الإدارة الحالية التي تواجه أصلاً صعوبات في تمرير سياساتها.

■ عتاب منصور

على ذلك: هو قانون تجريم الإجهاض منذ بدء الحديث عنه مروراً بإقراره من قبل المحكمة الدستورية العليا، ووصولاً إلى استنكار الرئيس الحالي لهذا القانون، وإعلانه السعي لتغييره في المستقبل.

ما الغرض من كل هذا؟

القضايا التي بدأت ملامحها تتضح كمسألة الإجهاض، وقانون حيازة الأسلحة، وغيرها من المواضيع تتحول بمساعدة وسائل الهيمنة الأمريكية إلى قضايا أساسية لدى الرأي العام، وتحجز الموقع الأبرز في برامج المرشحين ومناظراتهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انشغال الأمريكيين في هذه المعارك الجانبية، والتي رغم أهمية بعضها بالنسبة للمجتمع، إلا أنها لا تعد خطراً حقيقياً إذا ما قورنت مثلاً بالاحتمال القائم لانحياز الاقتصاد الأمريكي، وما سينتج عنه من كوارث اجتماعية!

بل إن مراقبة تطور بعض هذه المسائل الهامشية يؤكد أن صلاحيتها قد تكفي لأكثر من دورة انتخابية واحدة، مما يشكل مادة دسمة لسجال عقيم قادر على أن يمتد لسنوات، وبعد أن تنجح الطبقة المهيمنة في تحديد هذه القضايا بوصفها القضايا المهمة والأساسية الوحيدة في حياة الأمريكيين، يصبح فوز الجمهوريين أو الديمقراطيين مسألة شكلية، بعد أن جرى تحديد برامجهم السياسية مسبقاً على أساس

ما يثير الانتباه، هو طبيعة القضايا الخلافية التي بدأت تظهر على السطح، تمهيداً لمعركة سياسية بعيدة كل البعد عن المشاكل الكبرى التي تعاني منها الولايات المتحدة.

مشاكل غير مسبوقة وقضايا هامشية

تعتبر هذه الأيام التي تعيشها الولايات المتحدة من أفسى أيامها، حتى أن الأرقام الكارثية للاقتصاد الأمريكي هي الأسوأ منذ 40 عاماً، ووصلت في بعض القطاعات إلى درجات غير مسبوقة. فقد سجلت أسعار المواد الغذائية زيادة لأكثر من 10% بينما ارتفعت أسعار الوقود بما يزيد عن 34% منذ آذار الماضي. بالإضافة إلى تراجع ملحوظ في أسواق الأسهم الأمريكية، والآثار الكبرى التي ستلحق رفع معدلات الفائدة التي يقوم بها البنك الفيدرالي الأمريكي. وفي الوقت نفسه، يجري تغيب كل هذا وغيره الكثير من المسائل الكبرى التي باتت تشكل تهديداً حقيقياً على استقرار حياة الأمريكيين، ويجري ذلك بشكل مقصود، فعلى الرغم من درجة السخط الشعبي المرتفع بسبب زيادات الأسعار، إلا أن ملامح المعركة الانتخابية القادمة لا تركز على هذه المسائل! بل تعمل النخب الحاكمة لتخلق معارك ثانوية وبتواطؤ الجمهوريين والديمقراطيين معاً، وخير مثال

فقرار المحكمة الدستورية العليا حول مسألة الإجهاض، والذي يرفضه الرئيس الأمريكي جو بايدن يمكن أن يؤثر على مزاج شرائح محددة من المجتمع، والتي كانت ميالة في الانتخابات السابقة للرئيس دونالد ترامب. فإذا نظرنا إلى جو بايدن وترامب لا بوصفهما ديمقراطي وجمهوري بل بوصفهما ممثلين عن تيارين متناقضين داخل النخب الأمريكية، ندرك حينها أن معارك هامشية من هذا النمط يمكن استخدامها بشكل فاعل لمصلحة أحد التيارين، بعد دفع مزاج الناخبين باتجاه محدد معروف مسبقاً.

«مؤيد للإجهاض» ومعارض له حسب مثالنا السابق.

تفسير إضافي للمسألة

لا يمكن التعبير عن درجة الانقسام الأمريكي الشديدة في إطار الانقسام الشكلي الجمهوري/ديمقراطي حتى وإن جرى احتواؤها لفترة مؤقتة ضمن هذا الشكل. وتستطيع هذه المعارك الهامشية المفتعلة التحكم بمزاج الأمريكيين الانتخابي لا عبر طرح القضايا أمامهم كما هي، ليختاروا ما يعبر عن مصالحهم، بل على العكس تماماً.

احتجاجات شعبية شبابية في ليبيا تطالب بطرد القوات الأجنبية جميعها



يهدد سلبية الاحتجاجات، ويعطي الذرائع لكلتا الحكومتين الليبيتين، ومن في فكهما، بمواجهة التظاهرات بالقوة، وهو ما جرى وراح ضحيته 3 متظاهرين قتلوا بالرصاص أمام مقر الحكومة الليبية المؤقتة في طرابلس، علماً أن التيار الشبابي لم يتبن هذه الأنشطة وأكد على سلميته.

التعبير السلمي عن الرأي متاحاً أمامنا بما فيها العصيان المدني التام». ولم تخل التظاهرات من محاولات التشويه المتعمد بطبيعة الحال، حيث عمدت بعض المجموعات إلى اقتحام وتخريب مقر البرلمان الليبي، وبعض المباني الحكومية في بعض المدن، وأضرموا النار بها مما

وكان من اللافت ضمن التحرك الشبابي مطالبته وتأكيد على ضرورة إخراج جميع القوات المرتزقة الأجانب الموجودين في البلاد، دون تخصيص جهة منها على حساب أخرى، وجاء في إحدى الياقات المحمولة «خروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة في شرق غرب وجنوب الوطن»، كما يذكر أنه تم رفع كلاً من العلمين الأخضر والاستقلال جنباً إلى جنب، بإشارة إلى ضرورة إنهاء الانقسام الجاري بناء على بعض العوامل الثانوية، وتأكيد وحدة الليبيين والتفافهم على القضايا الوطنية الرئيسية والشاملة للجميع.

وأكد ما يسمى بـ «تيار بالتريس الشبابي» المنظم للتظاهرات، بأن الاحتجاجات خرجت «نصرة للمواطن الليبي» ونتيجة لـ «تردي الوضع الاقتصادي والأمني بسبب الفوضى والانقسام السياسي» مشيراً إلى عزمه المضي بهذه الحملة حتى تنفيذ مطالبه، وعبر كافة أشكال التعبير السلمي بما فيه احتمالية القيام بعصيان مدني، حيث قال التيار عبر بيان له «لم يعد لدى الشباب رصيد من الصبر تجاه الوضع المتردي، وإن لم تلبّ المطالب في وقت قريب، فإن كافة وسائل

انفجر الشارع الليبي بموجة احتجاجات شعبية جديدة وسلمية بصيغة شبابية، وذلك بعد فشل الأطراف الليبية- مرة جديدة ضمن مفاوضات جنيف- في الاتفاق حول إجراء انتخابات عامة في البلاد، بما يعنيه ذلك من استمرار الأزمة والتوتر، وحالة عدم الاستقرار، فضلاً عن تفاقمهما، وبما يعنيه ذلك من استمرار تدهور معيشة الليبيين وأمنهم.

■ هلاذ سعد

انطلق الحراك الشبابي الجديد يوم الجمعة الأول من الشهر الجاري في العاصمة الليبية طرابلس، وامتد صده بتظاهرات أخرى في طبرق وبنغازي، مطالباً بالإسراع بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في البلاد، ومؤكداً «ضرورة الحرص على وحدة ليبيا، ورفض رفع الدعم عن السلع وخاصة المحروقات» بالإضافة إلى توفير الخبز وخفض أسعاره المرتفعة.

روسيا تدرك غرق الغرب في



في كل يوم جديد تصبح أزمات الغرب أكبر ووحولها تصبح أعمق على النخب الغربية التي خلقتها بأيديها، ورغم الدعاية الإعلامية التي تهدف إما للهروب من المسؤولية وتحملها لروسيا تارة، كما في حال الأزمة الغذائية التي تتزايد يوماً بعد آخر، أو ادعاء القدرة والهيمنة كما في اجتماعات السبعة «الكبار»، الذين أثبت تسارع الأحداث أنهم ليسوا كباراً ولا حتى متوسطين في قدراتهم.



من أكثر الأمور التي

تقلق الغرب في

مجال أزمة الغذاء

والقدرات التصديرية

الروسية هو أن

اعتماد إفريقيا

الكبير على إمدادات

القمح الروسي له

بعد إستراتيجي يعزز

نفوذ موسكو في

تلك القارة

هو أن اعتماد إفريقيا الكبير على إمدادات القمح الروسي له بعد إستراتيجي يعزز نفوذ موسكو في تلك القارة. يتحدى الوجود الروسي المتنامي بسرعة في إفريقيا المشاريع الاستعمارية الغربية الجديدة للدول الأوروبية. هذا واضح بالفعل في منطقة «الساحل».

على أية حال، لا تزال روسيا تحتفظ بهيمنتها على البحر الأسود ولا يمكنها تحمل أي تهديد لشبه جزيرة القرم. بصرف النظر عما يحدث في جزيرة الأفعى، لا يوجد توقف في العملية العسكرية الروسية الخاصة في جنوب أوكرانيا أيضاً. وذلك بالرغم من أن المستشارين العسكريين الأمريكيين والبريطانيين في أوكرانيا كانوا يضغطون منذ مدة لاستعادة تلك القطعة الإستراتيجية في البحر الأسود. حيث صنت القوات الروسية عمليتين كبيرتين للاستيلاء على جزيرة الأفعى بالقوة، حيث يقدر المحللون العسكريون الغربيون أن الوجود الروسي في جزيرة الأفعى سيشكل تهديداً لأصول الناتو في رومانيا أيضاً.

بأية حال، يمكننا في هذا السياق فهم تأثير دلالات ما جرى ويجري على المشهد العام بخصوص جزيرة الأفعى بما هو أبعد من «فتح ممر إنساني للغذاء» من خلال أمرين: الأول إعلان موسكو أنها لن تقبل سفن شحن القمح برفقة سفن حربية أو طائرات مسيرة غربية، وأنها تحتفظ بالحق في تفتيش السفن والتأكد من أنها لا تحمل مواد عسكرية، ما يعني بأن موضوع تصدير القمح إن حدث فلن يتحول إلى نقطة تفرز فيها السكين في خاصرة روسيا.

الثاني: تصريح الرئيس الروسي في 29 حزيران من «عشق أباد» أثناء الإجابة عن سؤال عن الأهداف الجديدة أو الحالية للعملية العسكرية الروسية: «لم يتغير شيء

سيمنع هذا الحل كفيف من التذرع بأزمة أغذية وشبكة بسبب عدم القدرة على تصدير الحبوب بسبب سيطرة روسيا الكاملة على الجزء الشمالي الغربي من البحر الأسود. الأمر الآن متروك للجانب الأوكراني الذي لم يظهر بعد ساحل البحر الأسود، بما في ذلك مياه المرفأ».

أظافر الغرب الناعمة

يمكن بسهولة فهم خوف دول الغذاء الغربية مما يجري. تواجه هذه الدول الغربية الغنية صعوباتها الخاصة فيما يتعلق بأسعار الطاقة وتكاليف الإنتاج والتضخم. قد يرغبون في الاحتفاظ بموادهم الخام لحماية اقتصاداتهم من المزيد من ارتفاعات التضخم. ببساطة، في حالة عدم استقرار العملة، أو في الواقع في أوقات أي شكل من أشكال عدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي، من الحكمة دائماً امتلاك المواد الخام أكثر من النقد: فقيمتها لا تنخفض بسرعة مثل العملة.

من المرجح أن يتم حل جزء كبير من مشكلة توريد سلع منتجة على نطاق واسع مثل القمح فقط لو لم تقم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بمنع روسيا، أكبر مصدر للقمح في العالم، من مشاركة الإمدادات مقابل رفع العقوبات. أجبرت العقوبات الغربية الشركات الدولية على قطع العلاقات التجارية طويلة الأمد ومغادرة روسيا، مما تسبب في انقطاع الإمدادات. في أحد الأمثلة المثيرة للسخرية عند الحديث عن الموقف الغربي من أزمة الغذاء، حظر الاتحاد الأوروبي الشهر الماضي التعاون مع ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود، والذي يتم من خلاله شحن أكثر من نصف الحبوب المصدرة من روسيا.

من أكثر الأمور التي تقلق الغرب في مجال أزمة الغذاء والقدرات التصديرية الروسية

■ م.ك. بدراكومار

ترجمة وإعداد: أوديت الحسين

في 30 حزيران أعلن وزير الخارجية الروسي أنهم «سينسحبون» من الموقع العسكري على «جزيرة الأفعى»، وهو المكان الذي يعد منطقة شديدة الحماوة تريد جميع القوى المتحاربة السيطرة عليها، والذي قامت القوات الأوكرانية بإخلائه في شهر آذار في الأيام الأولى من عملية الروس العسكرية. وهو القرار الذي جاء بعد يوم من لقاء الأمين العام للأمم المتحدة مع وزير الخارجية الروسي.

لا تتفق الرواية الروسية مع الغربية على السبب الذي دعا لافروف إلى الإعلان عن الانسحاب، ولكن إذا ما أخذنا الرواية الرسمية الروسية لنحاول من خلالها فهم ما يجري، فروسيا كما أكد وزير خارجيتها ليست من أوقفت صادرات القمح الأوكرانية، بل الألغام التي نشرتها كييف في البحر الأسود هي المسبب. وأعاد لافروف التأكيد على استعداد روسيا لتصدير الغذاء والأسمدة في حال تمكنوا من تخطي التعقيدات التي أنتجتها العقوبات الغربية ضد روسيا.

وبغض النظر عن السبب الذي دفع الروس للانسحاب من جزيرة الأفعى، فمن المنطقي ألا ننساق للدعاية الغربية بما يخص مسؤولية روسيا عن الأزمة الغذائية الجارية.

المستنقع وليس عليها إلا الانتظار

الحقيقة وحتى لو وافقت الدول الأوروبية على المقترح الأمريكي، فإن لم توافق روسيا على توريد النفط بسعر مخفض، فإن هذه الدول تخاطر بأن تكون محرومة بشكل تام من المواد الخام.

أما الأمل الثاني للأمريكيين كان خفض دخل روسيا عبر وقف استيراد الذهب الروسي. أراد شولز مناقشة الاقتراح الأمريكي على مستوى الاتحاد الأوروبي أولاً. لكن رئيس المجلس الأوروبي تشارلز ميشيل كان متشككاً: «بالنسبة للذهب، نحن مستعدون لمناقشة التفاصيل ومعرفة ما إذا كان من الممكن ضرب الذهب بطريقة تضر بالاقتصاد الروسي ولا تضر بنا أنفسنا». كان المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، متجهزاً للرد: «سوق المعادن الثمينة عالمي، وهو كبير جداً وضخم ومتنوع للغاية. كما هو الحال مع السلع الأخرى، إذا فقدت إحدى الأسواق جاذبيتها بسبب قرارات غير شرعية، فهناك إعادة توجيه إلى حيث يكون الطلب أكثر على هذه السلع وحيث تكون الأنظمة الاقتصادية أكثر راحة وأكثر شرعية».

كانت أحد الأسباب الرئيسية لدعوة الهند للقمّة هو توسيع التحالف العالمي ضد روسيا، لكن الحيلة لم تنجح. وفقاً لصحيفة وول ستريت جورنال، أخبر رئيس الوزراء مودي شولتز في اجتماع ثنائي بأن الهند لا يمكنها الانضمام إلى أية جهود ضد روسيا، كما دافع علناً عن مشتريات النفط من روسيا. في الواقع، يكاد الانفصال عن الواقع يكون سريالياً. في قمة مجموعة السبع الأخيرة تحت الرئاسة الألمانية في عام 2015، تعهد القادة الغربيون «بتحرير» 500 مليون شخص من الجوع بحلول عام 2030، لكن الأرقام ترتفع بشكل مستمر منذ 2017، وفي 2022 هناك أكثر من 150 مليون شخص يعانون من سوء التغذية.

المناخ مثال آخر على الانفصال. تعرض المستشار الألماني لانتقادات بسبب محاولته إضعاف اتفاقيات حماية المناخ الدولية في قمة مجموعة السبع. فبسبب أزمة الطاقة، تحاول ألمانيا التراجع عن التزامها الطوعي بعدم تمويل الوقود الأحفوري بنهاية 2022. لا شك أن هذا العام مهم بالنسبة للمناخ. لقد وعد المجتمع الدولي بتحديث الخطط المناخية الوطنية وتكييفها لتلبية هدف 1.5 درجة مئوية قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ، ولكي يحدث هذا يجب أن تعطي مجموعة السبع مثلاً يحتذى. لكن على العكس من ذلك، تزيد ألمانيا من وارداتها من الفحم بسبب عدم اليقين بشأن إمدادات الغاز الروسي. وشددت مجموعة الدول السبع على دور زيادة شحنات الغاز الطبيعي المسال، مضيفة أنها «تقر بأن الاستثمار في هذا القطاع ضروري استجابة للآزمة الحالية».

حذر شولز، مرة أخرى، من الخطر الحقيقي لنقص الطاقة في الاقتصاد الألماني وتأثير الدومينو على بقية الاقتصادات. في الحقيقة، أظهر «قصر» مجموعة السبع أن الغرب يجهل كيفية الخروج من «عقوبات الجحيم» ضد روسيا. كشفت القمة أن العقوبات الحالية ضد روسيا قد تجاوزت عتبة الألم لمعظم صانعي السياسة الغربيين. والقادة الأوروبيون يكتشفون الآن أن هناك ثمناً يجب دفعه لاستمرار العقوبات. وصل الأمر بتحذير الحكومة الألمانية الأسبوع الماضي من نقص محتمل في الغاز قد يؤدي إلى إغلاق المصانع وتقييد محتمل لإمدادات الغاز للمنازل.



العالمية ورفع تكاليف الطاقة. أدى التضخم المرتفع وتباطؤ النمو وشبح نقص الطاقة في أوروبا هذا الشتاء إلى تثبيت شهية الغرب لفرض عقوبات جديدة. منعت الخلافات بين قادة الغرب من الاتفاق على عقوبات جديدة «لملوسة»، حيث وافقت المجموعة فقط على بدء العمل على تدابير تتراوح من وضع حد أقصى لسعر مشتريات النفط الروسي إلى حظر على الذهب. فمع استنفاد معظم الخيارات المتاحة لمعاقبة روسيا أكثر، بقيت البدائل الأكثر تعقيداً والمثيرة للجدل هي المطروحة على الطاولة.

وجاء في بيان مجموعة السبع: «سننظر في مجموعة من الأساليب، بما في ذلك خيارات الحظر الشامل المحتمل لجميع الخدمات، والتي تتيح نقل النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية المنقولة بحراً على مستوى العالم. نحن نكلف وزراءنا المعنيين بمواصلة مناقشة هذه الإجراءات بشكل عاجل، والتشاور مع البلدان الثالثة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع الخاص، وكذلك الموردون الحاليون والجدد للطاقة، كبديل للهيدروكربونات الروسية».

جعبة خاوية!

ناقش قادة مجموعة السبع أيضاً اقتراحاً أمريكياً ينص على أن المشتري النفط الروسي يجب أن يحددوا بأنفسهم السعر الأقصى الذي يرغبون في دفعه مقابل ذلك. في النهاية، لم يتم اتخاذ قرارات ملموسة على خلفية تحفظات الاتحاد الأوروبي. لن يكون اقتراح الولايات المتحدة منطقياً إلا بالمشاركة الكاملة لجميع دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الصين والهند اللتين من غير المرجح أن تدعموا مثل هذا القرار. في الواقع، تعتمد بعض دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 100% تقريباً على النفط الروسي، في

فيها السياسيون في الدول الغربية بعيدين عن الواقع، بل منحطين. ظهر المستشار الألماني أولاف شولتز - بصفته المضيف - أخيراً أمام وسائل الإعلام بأجواء كئيبة إلى حد ما، وعكست رسالته إلى الصحفيين المجتمعين «أماناً وقت من عدم اليقين. لا يمكننا توقع كيف ستنتهي». كان شولتز يشير إلى أزمة أوكرانيا وعواقبها. تحدث شولتز عن «المدى الطويل» وعن العواقب على كل شيء وعلى الجميع. لم يعد للرواية الغربية عن الانتصار على روسيا وجود بعد اليوم.

في الواقع، كانت نقطة الخلاف الرئيسية بين دول مجموعة السبع هي كيفية التعامل مع روسيا. ترى دول مجموعة السبع أنها فشلت في عزل روسيا، وربما ليس من مصلحتها حتى الخلاف التام مع موسكو لأسباب اقتصادية. بالكاد وافقت القمة على مناقشة مجموعة من العقوبات الجديدة ضد روسيا، لكن المداولات أكدت أن لاستخدام الأدوات الاقتصادية لمعاقبة روسيا حدود واضحة ما كان يجب تخطيها. الحقيقة أن الاستراتيجية الغربية في مازق - روسيا تربح الحرب على الرغم من تسليم الأسلحة الهائلة من الولايات المتحدة إلى أوكرانيا، كما فشلت العقوبات في ردع روسيا وهي تضر بأوروبا أكثر من إضرارها بروسيا. لقد نفذت جعبة أفكار الغربيين.

بالتأكيد لم تكن هناك أية علامة على وجود معارضة علنية، ولكن حتى عندما تعهد قادة مجموعة السبع بتقديم دعمهم الثابت لأوكرانيا، فقد كان واضحاً ما هو حاضر في أذهانهم من أن العقوبات غير المسبوقة ضد روسيا التي نفذتها مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي - من أجل استهداف اقتصاد موسكو والطاقة الصادرات واحتياطيات البنك المركزي - تسببت في تقلبات السوق

بالطبع. لقد تحدثت عنها في الصباح الباكر من 24 شباط. تحدثت عنها بشكل مباشر وعلني حتى يسمعها البلد والعالم بأسرها: ليس لدي ما أضيفه. لم يتغير شيء... أثق بالمحترفين. إنهم يفعلون ما يعتبرونه ضرورياً لتحقيق الهدف العام. لقد صغت الهدف العام، وهو تحرير دونباس وحماية شعبها وهيئة الظروف التي تضمن أمن روسيا نفسها. هذا كل شيء. نحن نعمل بهدوء وثبات كما ترون، وقواتنا تضي قدماً وتحقق الأهداف التي تم تحديدها لفترة معينة من الاشتباك. نحن نسير وفقاً للخطة.

نحن لا نتحدث عن مواعيد نهائية. أنا لا أحدد مواعيد نهائية أبداً لأن هذه هي الحياة، هذه هي الحقيقة، سيكون من الخطأ جعل الأشياء تتناسب مع أي إطار عمل، لأن القضية تتعلق كما قلت في السابق، بكثافة القتال التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالخسائر المحتملة، ويجب أن نفكر قبل كل شيء في إنقاذ حياة رجالنا».

السبعة الكبار والقصر العثماني!

بين عامي 1843 و1856، لم يدخر السلطان العثماني عبد المجيد أية تكلفة لبناء قصر دولما باشا في إسطنبول، والذي تم تشييده بهدف إبهار العالم. تم تركيب أكبر ثريا من الكريستال البوهيمي على الإطلاق، وأربعة عشر طناً من الذهب لتلميع السقف. كان هذا الترف - الذي لم يكن السلطان قادراً على تحمل كلفته - مرده جزئياً إلى الحاجة الماسة لإرباك الدائنين الذين اشتبهوا بأن الإمبراطورية العثمانية المتأخرة كانت غارقة في المشكلات وقريبة من الإفلاس ويعطل مسيرتها التضخم. تعيد قمة مجموعة السبع بشكل خيالي إلى الأذهان ماضي الانحدار العثماني. هناك الكثير من الانتقادات العامة بأن مشهد العظمة الغربية لم يعد يتماشى مع العصر، وهو مثال على الكيفية التي أصبح

**أنّ العقوبات غير
المسبوقة ضد
روسيا التي نفذتها
مجموعة السبعة
والاتحاد الأوروبي
من أجل استهداف
اقتصاد موسكو
والطاقة الصادرات
واحتياطيات البنك
المركزي تسببت
في تقلبات السوق
العالمية ورفع
تكاليف الطاقة**

إذا استمرت الرأسمالية ستحولنا إلى «أكلي حشرات»!



الأبحاث عن حشرة «ذبابة الجندي الأسود» وجدوا أن كل ما نشر عنها بين عام 1800 و2013 كان 22 ورقة بحثية فقط، في حين نشر عنها 10 أوراق في عام 2014 لوحده «بعد مؤتمر الفاو المذكور» ثم 13 ورقة عام 2015، وبعدها تسارعت الأبحاث السنوية، فكانت بين 2016 و2020 كما يلي على التوالي: 42 بحثاً، ثم 51 ثم 136 ثم 223.

«حرية وتنويع» أم إطفاء قسري؟ تلاحظ إحدى الدراسات حول العوامل المعرّقة لبزنس إطفاء الحشرات للبشر بأنه «عدا عن عامل الخروج عن المؤلف... فبالمقارنة مع الحشرات لطالما ارتبطت اللحوم بما يعرف بالـ 4ns وهي الأحرف الأولى من الكلمات الإنكليزية التي تصف استهلاك اللحم بأنه: طبيعي وعادي وضروري ولطيف... بالمقابل ارتبط أكل الحشرات لدى كثير من البشر بصفات 3ds أي القرف والقذارة والموت». وتضيف بأنه «على الرغم من محاولة كثير من الدراسات تقديم الحشرات كبديل للحوم فإن هذا قد يكون وهماً سفسطائياً لأن كثيراً من الحشرات لا تعطي مذاق اللحوم، والمستهلكون المعتادون على اللحوم سيكتشفون الفرق بالطبع». يمكن لنا أن نتوقف عند هذه الملاحظة الأخيرة لنفكر بواقع شعوبنا بالذات في ظل سياسات الإفقار والتجوع المتعمد الممارس علينا، والتي جعلت الملايين يقولون حرفياً بمرارة ساخرة: «نسبنا طعم اللحم»، لنسأل: هل تتقاطع هذه السياسات مع المشروع النيومالتوسي المذكور أعلاه، وهل تخدم تمهيداً مخططاً لقبولنا بتناول أي شيء، إما المخدرات «لننسى الجوع» أو وصولاً لأكل الحشرات!

الانتباه هنا إلى أن تلك الجداول والأرقام المقارنة التي توضع في الدراسات حول ذلك، هي أولاً، تنتقي أنواعاً معينة من الحشرات قد تحوي بالفعل تركيز بروتين في واحدة الوزن الرطب لها أعلى مما في اللحوم، ولكن بالمقابل هناك حشرات أخرى أقل محتوى بالبروتين بالطبع، ويختلف الأمر حسب طور دورة حياتها إذا كانت يرقة أو بالغة والخ. وثانياً، هذا التجريد الكمي يتجاهل ملاحظات وانتقادات تذكرها دراسات أخرى تقول: «مهما كان الطعام آمناً ومستداماً... ورغم كون الهدف الأساسي لاستهلاكه هو التغذية، ولكن خيارات الطعام هي أيضاً علامة على الهوية الشخصية والثقافية، وقبول الطعام عملية معقدة يقرر فيها الفرد ما يأكله وما لا يأكله». ولمن يتذرع بتاريخ البشرية بأكل الحشرات كممارسة موجودة، ترد الدراسة بأنه «في ممارسة أكل الحشرات التقليدية يتناول المستهلكون الحشرات بشكل أساسي بسبب طعمها»، مما يعني بأنها كانت ممارسة اختيارية أعجب فيها مذاق حشرات معينة الإنسان، ولكن نادراً ما اعتمدت بكميات كبيرة كسبيل وحيد أو أساسي للغذاء، وهذا بخلاف ما يبدو أن اتجاه بزنس الحشرات الجديد يدفع إليه عندما يتحدث عن «استبدال» البروتين الحيواني وإحلال البروتين الحشري.

تسارع الأبحاث على الحشرات كطعام

وصفت إحدى الدراسات أن «مؤتمر الحشرات العالمي لإطفاء العالم» الذي عقدته الفاو عام 2014 كان بمثابة «الانفجار العظيم» لأصحاب المصلحة المنخرطين بإنتاج الحشرات، وبعد ذلك «ازداد الاهتمام بالموضوع بشكل أسّي تقريباً»، وذكر مؤلفو الورقة مثلاً بأنهم لدى مراجعة إحصائيات

أقل تربية، بعض أنواع الحشرات من الحقول أو المناطق البرية المجاورة لسكنها، ثم معالجتها بطرق تقليدية لاستهلاكها، وهي متداخلة مع ثقافات الشعوب التي اكتسبت خبرة في معرفة ما يروق لها ويفيدها وما يمكن أن يضرها ويؤذيها من حشرات. ومن الجدير بالتشديد عليه هنا نقطتان: أولاً، هذه الممارسة التقليدية ليس فيها شيء مصطنع أو غير منسجم مع الطبيعة لأن دافعها الأساسي طبيعي مبني على الحاجات الداخلية والتفضيلات والاختيارات لدى هذه الشعوب دون إكراه أو قسر لها على ذلك من قوى السوق أو من إجبار أو ترويج ربحي. وهنا ندخل إلى حركة أكل الحشرات السوقية الرأسمالية المعاصرة التي وصفتها الدراسة كما يلي: «على الرغم من أن أساس هذه الحركة الجديدة يستند إلى العلم ولكن القوة الدافعة لها هي السوق مثل أي بزنس زراعي حديث».

النيومالتوسية

وبزنس الحشرات كغذاء

تقول إحدى الدراسات «تم تصميم هذه المنتجات على أنها تلبي التحدي المتمثل في زيادة عدد سكان العالم مع تزايد الطلب على الأطعمة الحيوانية. وبذلك، سيأخذون نصيباً كبيراً من أسواق البروتين التي تبلغ قيمتها مليار دولار، بينما يعالجون في الوقت نفسه عواقب الأذواق التي تبدو نهمه للحوم ومنتجات الألبان والبيض». وتلاحظ الدراسة بالفعل علاقة هذا التوجه مع النيومالتوسية حيث تقول: غالباً ما يظهر رقمان في هذه الإطارات: «9 مليارات» و «2050». يشير الأول إلى التعداد المتوقع أن يبلغه سكان الأرض، والثاني إلى السنة التي سيتم فيها الوصول إلى هذا التعداد السكاني. كذلك تلاحظ الدراسة سردية عديدة أخرى: «2 مليار يشير إلى مجموعة سكانية أكثر تحدياً تتركز بشكل كبير في الجنوب العالمي، وتعاثي حالياً من نقص التغذية والفقر». ومن الواضح أن الحديث يدور عن نظرية «للمليار الذهبي» التي تعود للمالتوسي عصاة بيلديبرغ سيئة الصيت الذين نظروا لتقليص عدد سكان الكوكب إلى 3 مليارات يكون مليار واحد منهم «ذهيباً» يعيش على حساب المليارين الآخرين.

وتنتقد الدراسة المذكورة عن حق أن «هذه التجريدات العددية تصور مستقبلاً مكتظاً، ونقصاً في البروتين على وجه التحديد، حيث لا تستطيع قدرات الكوكب تلبية متطلبات سكانه» وتسمى الدراسة صراحةً هذه الذرائع بأنها «روايات مالتوسية»، يتم الزعم فيها بأن إنتاج البروتين عبر تربية الماشية «معطوب» و«غير فعال» و«قديم». وفي الحقيقة حتى لو أقررنا بعيوب ونواقص منظومة الإنتاج الحيواني الحالية لكن ما لا يتم انتقاده كسبب أساسي في ذلك هو النظام الرأسمالي نفسه كسبب.

تجدر الإشارة أن إحدى أشيع الأدوات الترويجية المرتبطة شكلاً علمياً في هذا المجال هو تكرار التركيز على أن الحشرات أغنى بالبروتين من الحيوانات ذات اللحوم. ولكن يجب

تزايد الأبحاث حول استبدال المصادر الحيوانية للغذاء البشري، وخاصة اللحوم، بل وحتى النباتية، وإحلال الحشرات مكانها كمصدر بروتيني «بديل»! قد يقول البعض: «ولم لا؟ ليس حلاً إبداعياً وثورة في التغذية؟» ليس «حلاً» للمجاعات و«نقص الموارد» وارتفاع تكاليف تربية الحيوانات والزراعة، والتي لم تعد تكفي «العدد الزائد عن اللزوم» من سكان الكوكب؟ ليس «بديلاً أخضر ومستداماً ويحارب التغير المناخي»؟ الحقيقة أن هذا هو بالضبط خط الحجج والذرائع النيومالتوسية التي يتزايد الترويج لها منذ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة العالمية «الفاو» عام 2014 تحت عنوان صريح وصادم لمن لم يسمع به من قبل: «مؤتمر الحشرات العالمي لإطفاء العالم»!

إعداد: د. اسامة دليقان

في مادة نشرت في «قاسيون» في 2022/01/10 حول محاضرة للبروفيسور أندريه فورسوف، في نوفمبر 2021 كان لافتاً إشارته لمؤتمر «سانتافي» المغلق 2018 في نيومكسيكو الأمريكية، الذي حضره كبار المسؤولين والمدراء التنفيذيين لكبرى الشركات وأعضاء الاستخبارات والشخصيات الأكثر نفوذاً في تحديد الإستراتيجيات العامة المستقبلية، وجرى في آخره نقاش «سيناريوهات التطور العالمي». ويصف فورسوف «السيناريو الرابع والآخر» بأنه الأكثر شؤماً «وهو: الانتقال أو التحول الأنثروبولوجي والذي حظي بترجيح 25% من المشاركين... انتبهوا هو تحول أنثروبولوجي، ليس اجتماعياً بل أنثروبولوجياً... تشكيل ذاك المجتمع الذي تتمايز فيه القمة عن القاعدة كنوعين مختلفين أنثروبولوجياً وبيولوجياً، بمعنى أن من هم فوق يعيشون 120 إلى 140 عاماً يأكلون الغذاء الطبيعي الصحي يعيشون في مناطق مخصصة نظيفة بيئياً، أما من هم في الأسفل، فيعيشون كما تشاء الظروف، فيحصلون على البروتين من الديدان والحشرات ويعيشون في أماكن بيئية أخرى ملوثة. بمعنى أنه يجري تشكيل مجتمع ليس طبقياً ببساطة وإنما متمايز نوعياً».

بعد اطلاع معد المقال الحالي على بعض الدراسات حول إطفاء الحشرات للبشر يبدو أنها تتوافق مع تفكير جذي لدى نخبة شيطانية بالتحكم بتطور أغلبية النوع البشري باصطفاء «غير طبيعي» بل مهندس اصطناعياً وبشكل كُوصي رجعي وليس تقدماً، لتحويلنا إلى نوعين متمايزين بيولوجياً: أقلية من نوع الإنسان اللاحم homo carnivorous وأكثرية من نوع «الإنسان أكل الحشرات» insectivorous.

لمحة تاريخية

يطلق على ممارسة أكل الحشرات عند البشر مصطلح «إنتوموفاجيا» entomophagy «من entomo- وتعني حشري، وphagy وتعني التهام أو أكل أو بلع». وتصنف إحدى الدراسات هذه الممارسة إلى حركتين: الأولى، أكل الحشرات التقليدي، أو الشعبي التراثي، مارسها شعوب ومجموعات بشرية عبر آلاف السنين، تقوم على جمع والتقاط «وبدرجة



هل تخدم

سياسيات

التجوع

الليبرالية مخطط

النيومالتوسية

الذي يطرح

إطفاء الحشرات

بدل اللحوم؟

إصدارات سورية

اعتبر حكام الممالك القديمة أنفسهم ممثلي الآلهة على الأرض حسب كتاب «الأسطورة وفلسفة الحكم في حياة ملوك الشرق القديم» من تأليف د. عيد مرعي، والصادر حديثاً عن الهيئة العامة السورية للكتاب.

ويبرز ذلك بوضوح في آثار ممالك الشرق الأدنى القديم المختلفة من سومر إلى أكاد، ومن بابل إلى آشور، ومن إيبلا إلى ماري، ومن قطنة إلى أوغاريت، ومن الآراميين إلى الفينيقيين، ومن منف إلى طيبة، ومن أخيت أتون إلى مدن الدلتا وغيرها من مدن مصر القديمة. كما يصور الكتاب كيف استغل هذه الفكرة بذكاء شديد أولئك الرجال الأقوياء الذين تمكنوا من السيطرة على الحكم بالقوة مبررين ذلك بأن الآلهة هي التي اختارتهم لتتجوز العرش الملكي، وأنهم نواب عنها في التحكم في مصير البشر، فهم من ثم حكام شرعيون لا يجوز لأحد أن يخرج عن إرادتهم، ومن يفعل ذلك يتعرض إلى عقاب شديد من تلك الآلهة. ونسجوا أساطير وحكايات تعبر عن ذلك. وبقيت هذه الفكرة سائدة في العصور الوسطى، فكل شيء يجري وفق إرادة إلهية تقرر مصير الإنسان، ولا سيما في مجال السلطة والحكم. ولا يزال صدى ذلك يتردد في زمننا المعاصر عند كثير من الشعوب. ويقع

الكتاب الصادر حديثاً في 256 صفحة من القطع الكبير. وصدر عن الهيئة العامة المجموعة القصصية التي حملت عنوان «حكايات جولانية» تأليف: زكريا مقبل ضمن إصدارات الكتاب الإلكتروني. ويتحدث كتاب «المكتبة السُميساطية... رؤية معاصرة» إشراف: إياد مرشد، إعداد: رانيا الحداد، مراجعة: هبة المالح. يقع



الأيوبي والملوكي أثر بارز ومهم في نشر العلوم والثقافة. ويبين كتاب «الأمثال الشعبية بين التراث الشعبي والأمثال الفصحى» تأليف: محمد رضوان الداية. أهمية معرفة الأمثال العربية عامة، والأمثال الشعبية خاصة، وأثر الجانب الشعبي المعرفي، الاجتماعي، الثقافي المتغلغل في المجتمع.

في 125 صفحة من القطع الكبير» عن مكتبة «الخانقاه السُميساطية» التي اختزنت أحداثاً تاريخية كثيرة، وقد حوت رفوفها مخطوطات نفيسة وفريدة كانت عوناً للدارسين في تحصيلهم العلمي آنذاك، وهي التي أغرت العلماء ليوقفوا كتبهم ومخطوطاتهم عليها، إذ كان للمدارس ودور العلم في دمشق خلال العهدين

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



كتبت جريدة قاسيون في تموز 2001: الطبقة العاملة تريد قانوناً جديداً ينسجم مع مصالحها الاجتماعية. يجب أن نبحث بشكل جدي عن إصدار قانون للضمان والتأمين على عمالنا بشكل يتلاءم مع طبيعة المرحلة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية التي يجب أن تراعى انعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للطبقة العاملة.



العباب تعليمية

في القسم المخصص لتعليم الأطفال، أسس معهد بوشكين للغة الروسية «بوشكين أون لاين» أسلوباً تعليمياً يعتمد على تعليم اللغة الروسية باستخدام الألعاب والصور المتحركة. ويتعلم الأطفال هنا وكأنهم يشاهدون فيلماً كرتونياً حديثاً أو يلعبون لعبة حديثة تماماً. المشروع مخصص للأطفال بدءاً من عمر السادسة. وهو متوفر مجاناً لجميع أطفال العالم. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المؤثرات الصوتية والبصرية والشخصيات الكرتونية دوراً محورياً في جذب الأطفال إلى التعلم والارتباط بالموقع. ويذكر أن المعهد يحتوي قسماً لتعليم المعلمين طرائق تدريس حديثة للغة الروسية، وقسماً للتعليم العالي وقسماً لتعليم الأجانب. ويدرس في المعهد مليون و200 طالب و69 ألف معلم من جميع أنحاء العالم.



الكتاب الأزرق

تحت إشراف صحيفة الشعب اليومية أونلاين، نظم معهد الأبحاث التابع للصحيفة مؤتمراً صحفياً ببكين، للإعلان عن الكتاب الأزرق للإنترنت الموبايل في الصين لسنة 2022. وأشار التقرير إلى أن صناعة إنترنت الموبايل في الصين تميزت بخصائص تنموية رئيسية: حيث دخل الإنترنت الصناعي والتطبيقات الأخرى في مسار سريع من التنمية، وتم إنشاء محرك جديد للتنمية الاقتصادية، وساهمت التطبيقات المستعملة في الهواتف النقالة من زيادة تسهيل معيشة الناس على كافة الأصعدة. وكشف التقرير عن خمسة اتجاهات رئيسية لتطوير صناعة إنترنت الموبايل في الصين: ابتكار تطبيقات الجيل وتعزيز مكافحة الاحتكار وتوسيع مكافآت الإنترنت للجميع وتسريع عملية بناء القرى الرقمية والحكومات الرقمية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حملة	أنور أبو حاضمة	0933763888	الرقة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/07/03» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الحق في تفضيل وسائل الاتصالات



ثابت في دولة ما، لكنه يستطيع إجراء مكالمات دولية.

المقصد هنا: تصور إمكانية استقبال مكالمات، رسالة، صورة... إلخ، من تطبيق الواتس على سبيل المثال إلى تطبيق آخر تلغرام، سيجنال، وي تشات... إلخ. ففي حال تم ذلك، سيكون لدينا تفضيل حر في استخدامنا لأي تطبيق تواصل، دون إعطاء الإمكانية لأي تطبيق كان من احتكارنا جميعنا تحت مظلة.

بالطبع هذا سيكون حلاً مؤقتاً، ريثما نصل إلى ملكيتنا العامة لكافة تطبيقات التواصل، والتي تختلف هنا خصوصيتها عن ملكية وسائل الإنتاج، من حيث إنه قد اقترح مراراً جعل كافة التطبيقات، وحتى أنظمة التشغيل مفتوحة المصدر، وعلى هذا الأساس نستطيع منع الشركات المالكة لها، سواء شركة عامة أم خاصة، من التحكم في بياناتنا عبر وضع رموز «كودات»، تمكنهم من التلاعب في البيانات، وفق مقتضيات السوق، فقد أصبح معلوماً للجميع كيف تظهر لنا الإعلانات عن منتجات تتوافق مع بياناتنا.

هذا أبسط شيء يمكن أن يفعله رمز مشفر إذا كان ضمن نظام مغلق المصدر. أنكى من ذلك أنه يشتد سرية أكثر عندما يتلاعب مالكو النظم والتطبيقات في بياناتنا وفق مصالحهم المتعلقة بالأحداث السياسية الكبرى.

ذات الشيء ينطبق على الهاتف النقال الدولي، حيث ظهر في منتصف القرن العشرين، أي بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كانت اقتصادات العالم في صراع ضد طعننا بفكرة العولمة الجانحة نحو جعل العالم بأسره، بطريقة أو بأخرى، سوقاً واحدة بيد الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا بالفعل ما حصل مؤقتاً منذ مطلع الألفية الثالثة، وهنا بالتحديد بدأ يتصاعد أكثر وأكثر وجودنا داخل الشبكة العنكبوتية.

من نافلة القول إن هناك تطبيقات تواصل مما هبّ ودبّ، ولكن المشكلة تكمن بأن التطبيقات الأكثر استخداماً في معظم دول العالم، والتي تعد على الأصابع هي الخيار الأول للتواصل مع العائلة، الأصدقاء، المعارف، الناس الجدد، وحتى لقاءات العمل... إلخ.

ما هو الحل في الوقت الراهن حتى نستطيع كسر هيمنة أي تطبيق تواصل؟

لعلنا نجد الإجابة عندما نفكر معاً بتمعن بأن الهاتف النقال الدولي نفى الهاتف الثابت الداخلي، لكن قبل ذلك كانت هناك نقطة علام أساسية تقع قبل ظهور الهاتف النقال الدولي، حيث ظهر تناقض جوهري في ظاهرة الهاتف الثابت الداخلي، أي إنه أصبح داخلياً، وخارجياً في ذات الوقت، بمعنى أنه

إن كافة وسائل الاتصالات تظهر بعد فترة طويلة من تطور الاقتصاد ذاته وكأنها تنويح لذروة تطوره النوعي

العقلية!

حاجي تحلل بحياتك تسلم لي تحليلاتك، من واتس لا واتس عم ترجع لا ورا... ليك بدك تنزل تطبيق وي تشات أما لا؟

يا لطيف شو نتخ!!!

بعدما أنتهى نجيب من تواصله مع صديقه، ضاق به الحال، مما دفعه للتفكير، بالبداية بموضوع تطبيقات التواصل، ومن ثم بكامل تاريخ شبكة الاتصالات، إلى أن وصل إلى اليوم وقرر الكتابة عن هذا الموضوع الشائك. هاتف ثابت داخلي/ هاتف نقال دولي مصدر نشوء ظاهرة الهاتف الثابت الداخلي، مرتبط بالجانب الاقتصادي. بشكل تقديري ظهر الهاتف الثابت الداخلي في بداية الثلاث الأخير من القرن التاسع عشر، ففي ذلك الوقت وصلت الدولة الرأسمالية إلى ذروتها من حيث وجود سوق واحدة لتلك الدولة، دائرة إنتاج وتوزيع واستهلاك مساحتها هي مساحة الدولة نفسها، وتفصلها عن الدول الأخرى حدود جمركية تحمي السوق الداخلية. يبدو بطبيعة الحال أن كافة وسائل الاتصالات تظهر بعد فترة طويلة من تطور الاقتصاد ذاته، وكأنها تنويح لذروة تطوره النوعي.

تواصل نجيب مع صديقه بعد فترة انقطاع وجيزة؛ سببها الأساسي حذفه لكامل تطبيقات التواصل الاجتماعي.

■ حسين خضور

بعد زمان يا نجيب، شو عدا ما بدا حتى تتراجع عن قرارك وترجع تستخدم الواتس!!

نزلت الواتس بشكل مؤقت، حتى خبر الكل: حالياً أستخدم تطبيق وي تشات، ويلي بدو...

احترنا معك يا أخي، مرة بتقول نزلوا تطبيق سيجنال لتواصل من خلاله، وبعدها بتقول لا هذا التطبيق احتكاري مثله مثل الواتس، يا أخي أرسى على بر، ويعني مفكر تطبيق الوي تشات غير احتكاري!! هل تعلم أن هذا التطبيق الصيني يتهم بمراقبة المواضيع ذات الأهمية السياسية في الصين، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان.

بالله عليك هذه الديباجة الأخيرة ما نسختها من الويكيبديا، ولصقتها بوجهي!

يعني بعدك بتفكر بسداجة بأن الصين ليست إمبريالية!! عنجد غريب عايش بنص أوروبا من خمس سنوات، وعندك احتكاك مباشر مع الديمقراطية الحقيقية، ولك لازلت بعدك بذات